

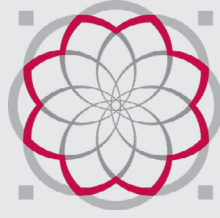


annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



تونس : الحركات الاجتماعية والفضاء المدني



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦

تونس : الحركات الاجتماعية والفضاء المدني

صلاح الدين الجورشي

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأت الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

المدخل النظري، المفاهيم واشكاليات البحث

التعريف

مرورا بالمحور الاقتصادي الاجتماعي، وصولا إلى المحور المتصل بالسياسات الخارجية.

بعد ذلك تم الانتقال إلى قضايا تقاطعية وتحليلية مثل، دور النقابات وعلاقتها بالحركات المختلفة، واستعراض إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والحركات المدنية والشعبية، وايضا بينها وبين الأحزاب السياسية. وسيقع النظر في احتمال وجود خصائص مشتركة ومراحل، بما في ذلك النظر فيما تقوم به الأحزاب اليسارية والشعبوية والإسلامية. وأخيرا، تم البحث عن العلاقة القائمة بين الأجيال المختلفة من المنظمات والحركات الفاعلة والمؤثرة في المشهد التونسي، سواء من حيث الخصائص أو الأفكار.

إن، يتناول البحث عددا من القضايا المتصلة بمنظمات المجتمع المدني مثل:

المحور القانوني – التشريعي.
العلاقة مع المانحين: الأجندات والتمويل.
التشبيك.

وأخيرا يتوقف التقرير عند:
نقاط القوة ونقاط الضعف
خلاصة عامة

يعتمد التقرير على تعريف عام لمصطلح «المجتمع المدني» الذي يشمل «مجموعة متنوعة من الفاعلين المنفصلين عن الدولة»، ويحتلون المساحة التي تفصل بين الدولة والأسرة، وبتعبير أدق يستخدم «المجال الموجود بين الدولة والسوق والفرد» أي الذي يشمل البنى الرسمية وغير الرسمية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والتعاونيات، والمنظمات ذات الطابع الديني، والاتحادات العمالية، وغيرها. غير أن التقرير يركز بالخصوص على الحركات الاجتماعية التي رغم ارتباطها العضوي بالمجتمع الأهلي إلا أنها اكتسبت مفهوما أوسع وأكثر دلالة. فالحركات الاجتماعية تعبير جماعي غير منظم، يبرز في لحظة ما للتعبير عن مطالب اجتماعية. ويمكن لهذه المطالب أن تشمل الهيئات المؤطرة في شكل جمعيات ومنظمات وحتى أحزاب سياسية. لكن الحركات الاجتماعية غالبا ما يكون عمرها قصير، بمعنى تظهر فجأة ثم تنتهي في لحظة ما وتندثر. الحركات الاجتماعية تعطي للهيكل المنظمة قانونيا وهيكلها زخما جديدا لكن نادرا ما تندمج فيها بحكم كونها ظاهرة مؤقتة وعابرة للتنظيمات القائمة سواء أكانت منظمات غير حكومية أو نقابات وأحزاب. فالحركات الاجتماعية هي مبادرات موازية لما هو مهيكّل ومنظم من قبل الدولة أو بفضل إجراءات قانونية وإدارية. ونظرا لسيولة الحركة وقدرة المصطلح على التوسع في الدلالة فقد أصبح البعض يستعمله بشكل مرادف لكلمة «الحراك» للتدليل على البعد الجماعي، والاحتجاجي، والتنوع المطلق للفئات المشاركة، والرغبة الواسعة في التغيير.

إشكاليات البحث

يتعلق التقرير بأوضاع الحركات الاجتماعية التي عرفتها تونس خلال سنة ٢٠١٩، ودور المجتمع المدني في ذلك بمختلف عناصره ومكوناته، والدروس التي يمكن استخلاصها منها. كما يتضمن التقرير تحليلاً للمتغيرات التي حلت بالبيئة السياسية والقانونية منذ العام الفائت حتى اليوم، ورصداً لمواقف المؤسسات الإقليمية والدولية في ما يتعلق بالتضييق على الفضاء المدني، وتحليلاً للعلاقة بين المانحين والمؤسسات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني بشكل عام.

يتضمن التقرير مدخلا نظريا موجزا، ثم عرضا للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس، قبل استعراض الأنشطة والحركات ذات الطابع الاجتماعي التي شهدتها تونس خلال سنة ٢٠١٩، والتي تم تقسيمها إلى محاور، بدء من المحور السياسي،

المسار السياسي والاقتصادي في تونس

وتحركاتها الميدانية هي الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المتنوعة إلى جانب الحركة النقابية وعدد واسع من المنظمات الحقوقية والنسائية وغيرها.

ما حصل بعد الثورة أن هذه الحركات تعددت، وامتدت على الصعيد الجغرافي، وكادت أن تصبح ملازمة للحياة اليومية للتونسيين. يعود ذلك إلى عوامل عديدة أثرت في هذه الحركات التي بدورها استفادت من المتغيرات التي حصلت بعد الثورة وأصبحت أكثر زخما وتأثيرا في الشأن العام. فالعامل الرئيسي الذي ظهر بعد الثورة هو عامل الحرية التي ارتفع سقفها واتسع مجالها، مما جعل المواطنين ينخرطون في هذه الحركات بشكل واسع دون الخوف من احتمال تعرضهم للقمع من قبل السلطة والبوليس، ويتطلعون نحو تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ورفع سقف مطالبهم. وبضاد إلى ذلك التذاعيات الخطيرة التي ترتبت عن مرحلة ما بعد الثورة وفشل القوى السياسية الجديدة في تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تراجع مستوى الخدمات العامة، وازداد عمق الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين محافظات الشرقية والساحلية أو بين الشمال والجنوب، وأصيب الشباب بخيبات قاسية نتيجة إبعادهم عن مواقع القرار وتراجع حظوظهم في الشغل والارتقاء الاجتماعي. وهذا أيضا ما دفع بالشباب إلى الانسحاب من الشأن السياسي، والانخراط في الحركات الاجتماعية ذات النمط الاحتجاجي، الأمر الذي ترك أثرا واضحا على حيوية هذه الحركات وقوتها وقدرتها التعبوية.

فتونس شهدت خلال سنة ٢٠١٨ أكثر من ٩ آلاف تحرك احتجاجي، أي بمعدل ٢٥ احتجاج في كل يوم. وتميزت حملة «فاش نستناو» بتوسعها وانفتاحها على المجتمع المدني وعلى الأحزاب السياسية، إذ شملت مظاهراتها ١٨ محافظة من أصل ٢٤. واستمرارا لهذا النسق الاحتجاجي تم تسجيل خلال السداسية الأولى من سنة ٢٠١٩ ما يناهز ٤٩٤٨ تحركا احتجاجيا وفقا لما تم رصده من قبل وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي. كما نجحت هذه الحركات الاجتماعية في تشريك عدد واسع من الفئات والشرائح التي لم تتمكن الأحزاب من الوصول إليها واستقطابها مثل الشباب والمزارعين والأولياء والمتساكنين ونشطاء حقوق الانسان والأساتذة والمعلمين النواب والتلاميذ والعمال والموظفين وأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل وأصحاب الشهادات العليا والأساتذة الجامعيين والأطباء والكوادر شبه الصحية وعمال الحظائر والفلاحين وسائقي سيارات الأجرة وسائقي النقل الريفي والأمنيين والبحارة والصحفيين. يعود نجاح الحركات الاجتماعية في الوصول إلى هذه الفئات

خضع المجتمع المدني التونسي لتطورات هيكلية خلال المائة سنة الماضية، وتجلت ذلك بوضوح أكبر خلال العشرين سنة الماضية، واتخذ نسقا أسرع بعد الثورة مباشرة. فمكونات المجتمع المدني تشبه التضاريس في أرض متحركة، إذ كلما اختفى بعضها ظهرت أخرى بحكم المتغيرات السياسية والاجتماعية.

لا تعتبر الحركات الاجتماعية في تونس ظاهرة جديدة ولدت مع الثورة. إذ لها جذور تاريخية، وسبق لها أن لعبت أدوارا حاسمة في عديد المحطات النضالية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال، سواء في أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي وصولا إلى الحركات الاحتجاجية الكبرى في ١٩٧٨ وفي ١٩٨٤ و ٢٠٠٨ وصولا إلى ٢٠١١. ويلاحظ حصول تلازم بين تراجع «الدولة الحامية» وصعود المجتمع المدني وتوسع أدواره، دون أن يعني ذلك قبول نشطاء المجتمع المدني بتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية. ولا يزال المجتمع المدني في حالة سعي لضبط العلاقة بينه وبين المجتمع السياسي، خاصة في مجال الدفاع عن الحريات، والمشاركة في صناعة السياسات العامة.

عانى كثيرا المجتمع المدني من هيمنة السلطة على المجال العام، خاصة في مرحلة ما قبل الثورة. ومما زاد في محنة المجتمع المدني ضعف الأحزاب السياسية التي تراجع دورها بين سنة ١٩٩٠ و ٢٠١١، مما أعطى فرصة للدولة حتى تنفرد بالقرار وتفرض الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. لكن منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الحقوقي وجدت في بعض الحركات الاجتماعية سندا قويا خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بن علي. وتمثل انتفاضة الحوض المنجمي الحدث الرئيسي والأكبر الذي أشر على قرب نهاية الاستفراد بالحكم من قبل شخص وعائلة، وكشفت عن عودة روح المقاومة لدى التونسيين. فهذه الحركة الاجتماعية النادرة التي استمرت قرابة السنة أشهر، شملت ولاية بكاملها دخلت في حالة تمرد جماعي عجزت أمامه قوى الأمن عن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل.

هذا الدور الفعال والدافع للاحتجاج والمطالبة تعزز بشكل كبير خلال ثورة ١٤ جانفي التي بدأت بشكل حركة اجتماعية احتجاجية وتلقائية، وتواصل ذلك الاندفاع بعد الإطاحة بنظام بن علي. فوزن الحركات الاجتماعية تعاضم بعد الثورة، إذ مارست ضغوطا مختلفة على مختلف الحكومات التي تعاقبت خلال المرحلة الماضية، وفرضت نمطا جديدا في علاقة الدولة بالمواطنين.

بناء على ما سبق، وبالعودة إلى سنة ٢٠١٩، يلاحظ أن من أهم الأطراف التي بقيت صامدة وتولت تغذية المجال المدني بمبادراتها

والشرائح إلى عوامل عديدة. من بين هذه العوامل خيبة أمل الشارع التونسي في أحزابه السياسية التي فشلت في تجسيد الشعارات التي رفعتها خلال الحملات الانتخابية وتحقيق الحد الأدنى من الوعود التي التزمت بها أمام الرأي العام. وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين خاصة أبناء الطبقة الوسطى التي تقلصت مكاسبها، وانحدر قرابة الثلث من أبنائها إلى مستويات اجتماعية أدنى. وقد أثر ذلك على درجات ثقة المواطنين في نخبهم السياسية، مما كشف عن وجود أزمة عميقة في مجال التمثيل السياسي.^١ وقد أثر هذا العامل على تعميق القطيعة بين الشباب والأحزاب السياسية،^٢ ووسع الفجوة بين السياسيين والفئات الأكثر تمثيلية في صفوف المواطنين مثل العمال والفلاحين والحرفيين.

١ الحمامي، الصادق. «في أزمة الديمقراطية التونسية المزدوجة: السياسة والميديا». تونس ألترا، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩.

أكد الكاتب على «أن المؤشر الأقوى لأزمة التمثيل السياسي يتجسد في عدم الإقبال الكبير على التصويت أي المقاطعة (l'abstentionnisme). إذ يبلغ العدد الجملي للناخبين المسجلين قرابة ٧ ملايين و٧٤ ألف أما العدد الجملي للأصوات المصرح بها في الانتخابات الرئاسية بلغ ٣ ملايين ٣٧٢ ألف، إضافة إلى العدد الجملي للأوراق البيضاء الذي يقدر بـ ٢٤ ألف ورقة هو مؤشر على أن عددًا لا يستهان به من التونسيين (يبلغ أصواتهم ما تحصل عليه عديد المترشحين) غير راضين على كل المترشحين بما في ذلك الفائزين.

٢ تجلت هذه الأزمة بوضوح خلال الانتخابات البلدية التي جرت في أواخر سنة ٢٠١٨ من خلال ظاهرة الفائزات المستقلة التي تقدم بها عدد واسع من الشباب، والتي نافست بقوة الأحزاب بما في ذلك الأحزاب الكبرى.

المحور السياسي: الانتخابات والحركات الاجتماعية

هيمنت أجواء الانتخابات التشريعية والرئاسية على الحياة في تونس خلال سنة ٢٠١٩. كانت سنة انتخابية بامتياز. ومما زاد في حجم وأهمية هذه المسألة وفاة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي المفاجئ مما عمق المخاوف من احتمال حصول فراغ في البلاد، واحتمال انهيار الدولة. لمواجهة النداءات الخطيرة التي يمكن أن تتجر عن هذه الوفاة، تم إعادة جدولة الأجندة الانتخابية بتقديم موعد الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية خلافا لما تم بعد الثورة ورغم عدم استعداد الأحزاب لإنجاز ذلك أو بسبب خوفها من الخسارة. لكن رغم ذلك أثبتت النخبة تمسكها بمبدأ التداول السلمي على السلطة وفق القواعد التي ضبطها دستور ٢٠١٤.

وجد المجتمع المدني نفسه معنيا مباشرة بالمسألة الانتخابية وذلك لأسباب عديدة. فالانتخابات هي بمثابة الآلية التي ستمكن المواطنين من اختيار ممثليهم في مواقع المسؤولية والقرار. وبالتالي المجتمع المدني معني بشكل مباشر وحيوي حتى يجنب البلاد من إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحول دون تزويرها وتصعيد الفاسدين والمتحايين بدل النزهاء والمعبرين فعلا عن إرادة الناخبين. وقد سبق للمجتمع المدني أن عانى الكثير في مراحل سابقة عندما وجد نفسه خاضعا لأنظمة وحكومات احتكرت السلطة وفرضت نفسها على الجميع بقوة الدولة، ومنعت المواطنين من حقوق أساسية في مقدمتها حق النقد وحق الاختيار وحرية التنظيم والاحتجاج. لهذا تعتبر الانتخابات فرصة هامة جدا للتداول السلمي على السلطة، والرفع من وعي المواطنين وتشجيعهم على المشاركة يوم الاقتراع، وحثهم على حسن الاختيار والتمييز بين برامج المرشحين من أجل ضمان نتائج تكون في صالح البلاد.

وقام أكثر من عشرة آلاف مراقب برصد هذه الانتخابات منذ انطلاقها، وصولا إلى إعلان النتائج النهائية. وأصدرت جميع هذه الأطراف تقاريرها التي تضمنت ما لاحظته من خروقات بلغت حد الجرائم الانتخابية، وخلصت إلى أن هذه الخروقات لم ترتق إلى مستوى الطعن في النتائج، غير أنها طالبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالعمل على القيام بمراجعات وإصلاحات أساسية حتى يرتقي عملها إلى مستوى عال من الشفافية بهدف حماية الانتقال الديمقراطي من الانتكاسة.

عاش المجتمع المدني حالة تعبئة واسعة استمرت عدة أشهر حتى يقلل من حجم التجاوزات والجرائم الانتخابية، وبذلك وفر فرصة لرصد أهداف واتجاهات الرأي العام، وهو ما ساعد الناخبين - على الأقل نسبيا - من التعرف على هوية بعض المرشحين ومكنهم من فرصة الاختيار لمن توقعوا بكونه الأقدر على تلبية احتياجاتهم. كما عاقبوا من اعتقدوا بأنهم خانوهم وخدعهم خلال المرحلة السابقة. وتجلت ذلك بوضوح خلال الانتخابات التي دارت بين شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة ٢٠١٩.

خصصت الهيئة في هذا السياق رقما أخضر، وشكلت فرقا تنقلت بين الجهات وزارات مراكز الاقتراع، وأصدرت بدورها تقريرا تضمن أهم التجاوزات التي سجلتها، خاصة ما يتعلق بالمال المشبوه ومحاولات شراء أصوات الناخبين، ومصادر تمويل الأحزاب والجمعيات المشاركة في الحملة.

في هذا السياق برزت من جديد أهمية المنظمات المختصة في المجال الانتخابي، وهي منظمة عتيد، وشبكة مراقبون التي خصصت لوحدها ثلاثة آلاف مراقب متطوع داخل تونس لإفساد الموسم الانتخابي وإرباك الدولة.

هذا ما حصل إلى حد ما في تونس حيث اتجهت أهم فعاليات المجتمع المدني نحو المساهمة بشكل أساسي في ضمان نجاح الانتخابات، وذلك من حيث تأهيل المراقبين، وتشجيع المواطنين وبالأخص الشباب منهم على تسجيل أسمائهم في السجلات الانتخابية، وترويج الثقافة الوطنية على نطاق واسع، والتصدي لكل مظاهر التعصب وخطاب الكراهية واحتمال الانزلاق نحو العنف اللفظي والمادي. كما نشطت القوى المدنية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل التصدي للمجموعات الإرهابية التي لا تزال تشكل خطرا على الدولة والمجتمع، والتي كانت تسعى لإفساد الموسم الانتخابي وإرباك الدولة.

٣ خصصت الهيئة في هذا السياق رقما أخضر، وشكلت فرقا تنقلت بين الجهات وزارات مراكز الاقتراع، وأصدرت بدورها تقريرا تضمن أهم التجاوزات التي سجلتها، خاصة ما يتعلق بالمال المشبوه ومحاولات شراء أصوات الناخبين، ومصادر تمويل الأحزاب والجمعيات المشاركة في الحملة.

الشعبية القوية والصارخة التي أفرزتها نتائج صندوق الاقتراع للقطع مع السياسات والخيارات القائمة التي فشلت في تحقيق مطالب واستحقاقات الثورة من جهة أخرى.»^٥

تم التعبير عن هذه الإرادة من خلال الفارق الهام بين نسبة الإقبال الضعيفة على الانتخابات التشريعية مقارنة بالنسبة العالية المسجلة في الانتخابات الرئاسية التي شهدت تعبئة هامة واستثنائية في صفوف الفئات الشبابية التي اختارت مرشحا ينادي بثورة جديدة عبر إرجاع السلطة للشعب بعد أن فشلت الطبقة السياسية في تحقيق وعودها، وفي مقاومة الفساد والإقرار بعلوية القانون ورد الاعتبار للدولة وإقامة العدل والنهوض بالمسألة الاجتماعية مع التشبث بالقيم الأخلاقية ونظافة اليد في العمل السياسي.

أكد ضعف الإقبال على التصويت في الانتخابات التشريعية وتشبث الأصوات بين قوى سياسية غير متجانسة على فقدان الثقة في مجلس الشعب وفي النظام السياسي القائم ورفض الممارسات الحزبية الكراكرزية المخجلة والصراعات السياسية العقيمة حول قسمة الغنيمة والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية والفاقدة لكل بعد تنموي واعد. أما الإقبال النسبي والفجائي للشباب على الانتخابات الرئاسية لحسم الدور الثاني تحت شعار «الشباب يريد الثورة من جديد»، فقد لفت أنظار المراقبين، ودل عن وجود رغبة واضحة في الرجوع الى لحظة نقاوة الثورة في أيامها الأولى من أجل تكريس استحقاقات المواطنين وطموحاتهم وقيمهم الجميلة.

تجلى ذلك بوضوح في عدد من المبادرات المدنية الجماعية تمت بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية مباشرة. وأنجزت هذه المبادرات تحت شعار «عودة الوعي» في إشارة إلى استحضار حالة المسؤولية الجماعية لإحداث التغيير وتحمل المسؤولية كواجب أخلاقي تجاه الوطن. من أهم هذه الفعاليات:

الصحافة وحرية التعبير

أصبحت تونس مدرجة ضمن الدول الديمقراطية. وإذ تحققت عديد المكاسب بعد ثورة ٢٠١١، إلا أن المكسب الرئيسي الذي تحقق يتعلق بحرية الصحافة والتعبير. لقد طويت نهائيا سياسة مصادرة الكلمة، وشهدت البلاد قفزة نوعية في مجال رفع الحواجز التشريعية والإدارة التي كانت مفروضة على الصحفيين ووسائل الإعلام. لا يعني ذلك نهاية الرغبة في التضييق على الحرية التي لا تزال كامنة في عقلية الكثيرين، وهو ما أكدته تقارير جمعية الصحفيين التونسيين حين اعتبرت أن انتهاك الإدارة لحرية الصحافة والصحفيين لا تزال مستمرة، مما ولد في المقابل يقظة متواصلة من قبل نقابات الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني للحيلولة لمواجهة ذلك، إذ بالرجوع إلى ما حصل خلال سنة ٢٠١٩، يتأكد هذا الحرص المدني

هذا ما سجله المرصد الاجتماعي التونسي في أحد تقاريره، الذي ننشر منه المقطع التالي: «ان عقاب الفئات الاجتماعية للفاعلين السياسيين من خلال عملية الانتخاب تم من خلال شكلين مهمين: أولا عقاب لما تعرض له الفاعلون الاجتماعيون فذهبت فئة إلى انتخاب مرشح حاول أن يعوض الدولة وهو نبيل القروي، فلا يهم ماضيه بقدر ما اشتغل عليه من خلال توظيفه للمال السياسي، ومن خلال لعب دور الراعي والحامي للفئات الاجتماعية عبر دور العمل الجمعياتي الخيري (جمعية خليل تونس) في التعريف به من خلال التبرعات التي يقدمها، وقيامه بحملات توزيع المساعدات العينية والنقدية وإقامة الموائد في المناطق والأحياء الفقيرة، لقد وظف العمل الخيري لتحصيل المكاسب السياسية وتحويلها إلى رصيد انتخابي في ظل وضع اقتصادي ضاغط و عجز للنخب السياسية التي تداولت على الحكم و القطيعة بين المواطن والمسؤولين وضع ساعده على تحقيق الاختراقات في ظل تراجع النخبة التقليدية. في حين أن المرشح ثاني وهو قيس سعيد مثل صورة مختلفة عن النمط السياسي السائد والتقليدي، قام بحملة لم تشهد مظاهر احتفالية أو دعائية. كما رفض الدعم المالي من المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، ووعده بالتغييرات الجذرية في النظام السياسي وكسر مركزية السلطة ومكافحة الفساد والحد من امتيازات المسؤولين. وقد مثل انتخابه شكلا عقابيا للمنظومة بكل أجهزتها الدعائية والإعلامية لان الفئات الاجتماعية وجدت فيه عمقا اجتماعيا استمدها من إمكانياته الرمزية وعدائه للمنظومة الحالية ولو كان بأسلوبه السلمي الناعم. ولان اختيار قيس سعيد أيضا يعبر عن انحياز للجامعة التي همشت وأقصيت من دوائر الفعل السياسي و لان هذه المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع التونسي تحمل هواجسه وتدافع عنها من خلال التنظيمات التي تحتويها سواء تنظيمات الطلبة أو الأساتذة أو العمال ويعبر الانحياز له انحياز لازمة الجامعة التي تخلت الدولة عنها وخاصة من قبل الناخبين المتعلمين أو المعطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا إن هذه الممارسات المدنية هي ردود فعل تعبر عن قطيعة مع الدولة وعن عدائية وعملية إقصاء وتشويه قامت بها ورفضها للحوار مع هذه الكتل الاجتماعية. وهو ضرب لمسألة التمثيلية أو للصفة التمثيلية للسياسيين التونسيين وتعتبر «الصفة التمثيلية قابلة لشخص لان يعبئ حول نفسه دعائم سياسية بحيث يضي طباعا شرعيا على تطلعاته للحديث باسم الغير.» لقد رجعت الصفة التمثيلية لهؤلاء لافتقادهم لوسائل التأثير وللغف السياسي الذي مارسوه على المجتمع ولخلو أطروحاتهم من برامج فعلية نابعة من تطلعات المجتمع.»

كشفت نتائج الانتخابات القطيعة العميقة بين الطبقة السياسية والمجتمع. برزت هذه القطيعة بصفة جلية حسب اعتقاد الرأي السائد في صفوف الحركات الاجتماعية التونسية «في التباين الشاسع والصارخ بين محتوى مشروع ميزانية يعكس بالأساس اختيارات واملاءات صندوق النقد الدولي من جهة، والإرادة

٥ «بيان: تباين شاسع و صارخ بين ميزانية صندوق النقد الدولي وإرادة صندوق الاقتراع.» المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩. <https://ftdes.net/ar/communique-du-ftdes-projet-2019-de-loi-de-finances>

٤ العربي، هدى، وآخرون. «نشرية الثلاثية الثالثة ٢٠١٩ حول الاحتجاجات الجماعية والإنتحار والعنف.» المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. المرصد الاجتماعي التونسي، سبتمبر ٢٠١٩. <https://ftdes.net/pdf.rapports/ar.septembre2019>

على مواجهة أي رغبة في مصادرة حرية التعبير. في هذا السياق صدر تقرير نقابة الصحفيين لسنة ٢٠١٩ تحت عنوان «واقع الحريات الصحفية في تونس»^٦ وطالبت فيه «بضرورة استعجال النظر في القانونين الأساسيين المتعلقين بحرية الصحافة والنشر وحرية الاتصال السمعي البصري (المعوضين للمرسومين ١١٥ و ١١٦) وضرورة ألا يتراجع عما تم تحقيقه سابقا من مكاسب تضمن حرية الصحافة و استقلالية وسائل الإعلام».

هذا وتأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة مطالب الصحفيين، وهو ما دفع بالصحفي المصور عبد الرزاق الزرقوني إلى إشعال النار في جسده «احتجاجاً على ظروفه الاجتماعية ووضعياته المهنية الهشة»^٧. وقد وثق الصحفي عملية الانتحار السياسي عبر تصوير شريط «دعا فيه أهالي المدينة إلى الاحتجاج على الوضع المتدهور، الذي تفاقم مع تمركز مجموعات إرهابية في الجبال المتاخمة. تحرك الناس إثر ذلك، في مناطق موزعة على امتداد البلاد، ونظموا تظاهرات حاول خلالها بعض الناس الانتحار حرقاً، تأثراً بفعلة الزرقي، الذي اتبع هو نفسه محمد البوعزيزي»^٨.

لهذا أكدت نقابة الصحفيين في تقريرها على أن «الصحافة الحرة التي تلتزم بأخلاقيات المهنة لا يمكن أن تنبت في مناخ من الفقر والتهمة وخاصة في صفوف الشباب والنساء في القطاع الصحفي. لقد اعتبرت النقابة منذ الثورة إلى الآن أن نقطة الضعف الأساسية بالنسبة إلى قطاع الإعلام»^٩.

حقوق الإنسان ومسار العدالة الانتقالية

في هذا السياق سجلت تحركات ميدانية نظمتها اللجنة الوطنية لضحايا الاستبداد للمطالبة بتفعيل القرارات التي اتخذت في شأنهم، وخاصة فيما يتعلق بإحداث صندوق سمي بـ «صندوق الكرامة» لمساعدة الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم وانتهاك حقوقهم خلال المراحل السابقة للثورة. ورفع هؤلاء أمام مقر الحكومة شعار «الاعتذار ورد الاعتبار وجبر الضرر»، وهي المطالب التي أقرتها هيئة الحقيقة والكرامة التي تولت معالجة ملف العدالة الانتقالية. كما طالبوا بإصدار القائمة النهائية لشهداء الثورة وجرحاها التي رغم مرور ثماني سنوات عن الثورة لم يتم البت فيها نهائياً لأسباب عديدة مالية وسياسية وإدارية. إضافة إلى وجود ٢٦ ملف لمواطنين كانوا عرضة لتعسف السلطات لم يتم إسعافهم بجبر الأضرار التي تعرضوا لها سواء كانوا السجناء أنصار صالح بن يوسف الذين عارضوا الرئيس بورقيبة منذ سنة ١٩٥٦، أو اليساريين والقوميين وصولاً إلى الإسلاميين.

أكدت الأحداث التي حصلت خلال السنوات الأخيرة أن مسألة العدالة الانتقالية عملية مؤلمة وشديدة الحساسية سواء على الضحايا أو على المتهمين بالمشاركة في اضطهادهم والتنكيل بهم والإضرار بحقوقهم. وبما أن المحاسبة المطلوبة تغطي فترة طويلة من الزمن، تبدأ من تاريخ استقلال البلاد عام ١٩٥٤

احتلت «العدالة الانتقالية» مكانة بارزة بعد الثورة، وخاصة بعد تأسيس «هيئة الحقيقة والكرامة» التي أنهت أعمالها في شهر سبتمبر ٢٠١٩ بعد صراع مفتوح بين هيئتها وبين السلطة التنفيذية وجزء واسع من الأحزاب السياسية. وإذ تعتبر رئيسة الهيئة السيدة سهام بن سدرين أنه قد تم تحقيق الأهداف الأربعة للمسار وهي كشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على المال العام، ومساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات عبر إحالة هذه الملفات للقضاء المتخصص، إنصاف الضحايا بإصدار البرنامج الشامل لجبر الضرر وتوزيع قرارات جبر الضرر لهم، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات واسترجاع الأموال المنهوبة وإرساء دولة القانون، إلا أن المسار شهد مجموعة من النقائص الفادحة، وبقي غير مكتمل. لكن رغم ذلك فقد وجهت الهيئة مذكرتين موثقتين، «الأولى إلى الدولة

٦ ارتبط تقرير نقابة الصحفيين بأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الإفريقي التي تسعى إلى بناء «قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون».

انظر/ي: «التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس ٢٠١٩». [النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين](#). ٣ مايو ٢٠١٩.

٧ أقدم الصحفي على إحراق نفسه ببساحة الشهداء، في مدينة القصيرين، التي شاركت بفعالية في الثورة التونسية

٨ «شتاء تونس ٢٠١٩: موسم الاحتجاجات بنطق». [صحيفة الأخبار](#)

الليمانية، ٣ يناير ٢٠١٩.

٩ انظر/ي التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس ٢٠١٩

١٠ عن منشور الهيئة على الفيسبوك:

١١ غرسة، رجاء. «لا رجوع... رهان استكمال مسار العدالة

الانتقالية». [تونس ألترا](#)، ٣١ أكتوبر ٢٠١٩.

وصولاً إلى مرحلة ما بعد الثورة، فقد فتحت دفعة واحدة عشرات الملفات المؤلمة، ومع كل ملف تحدث أزمة وتسجل ردود أفعال متضاربة، لأن الكثير من هذه الملفات تهم أشخاصاً لهم مكانة في التاريخ التونسي الحديث، ولهم أنصار لا يزالون يدافعون عنهم مثل الزعيم الحبيب بورقيبة أو خصمه صالح بن يوسف الذي تم اغتياله بإذن منه. لهذا حصلت هبة قوية للدفاع عن بورقيبة، واعتبر أنصاره أن العدالة الانتقالية تحولت إلى غطاء من أجل محاكمة مؤسس الدولة الوطنية. ولا يزال هذا الجدل متواصلاً حتى الآن في خضم الدعوة إلى كتابة التاريخ من جديد.

المحور الاقتصادي - الاجتماعي

الحريات الفردية

مناهضة الغلاء

من أهم التحديات الاجتماعية التي قضت مضاجع التونسيين بعد الثورة موجة الغلاء التي تصاعدت في السنوات القليلة الماضية بعد أن اختلت التوازنات المالية للبلاد، وأصبح الدخل الفردي غير متناسق مع الارتفاع الجنوني للأسعار خاصة بالنسبة للمواد الأساسية. لمواجهة ذلك تشكلت عديد المبادرات التي واجهت هذه الظاهرة بشكل جماعي وفعال. من هذه المبادرات إطلاق حملة مدنية تحت عنوان «قاطع الغلاء باش تعيش بالقداء»، أي قاطع ارتفاع أسعار المواد الأساسية بالخصوص حتى تتمكن من العيش جيداً^{١٣}.

عرفت هذه الحركة الاجتماعية تطوراً سريعاً في جمهورها وفي وسائل عملها^{١٤}. وكانت ضربة البداية بالتركيز على مادتي البطاطا والموز في الثلاثين من شهر سبتمبر ٢٠١٩، وذلك من أجل إجبار التجار والمزارعين على خفض سعريهما في الأسواق. ثم توسعت الحملة لتشمل بقية المواد.

كان لنجاح المبادرة أثر إيجابي في نفوس المواطنين جعلهم يؤمنون بأهمية «ترسيخ ثقافة المقاطعة وتحسين القدرة الشرائية والمساهمة في تخفيض الأسعار ومقاطعة كل منتج متوفر في الأسواق يشهد ارتفاعاً مشطاً»^{١٥} حسبما أكده الساهرون على الحملة^{١٦}. وقد دفع تدهور المقدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بعض المختصين في الاقتصاد للقول إنها دخلت الدائرة الحمراء في الأعوام الأخيرة. في حين استقرت نسبة التضخم عند الاستهلاك العائلي في مستوى ٦,٧ في المائة. ليست المرة الأولى التي يحاول فيها التونسيون صب جام غضبهم على ظاهرة الغلاء، إذ سبق أن تم تنظيم حملة مشابهة تحت اسم «باسطا يزيكم»، وتعني «يكفي». إذ يؤكد النشطاء على أن «النمط الاقتصادي والاجتماعي السائد في تونس لا يخدم سوى مصالح أقلية تستفيد من الدولة وتتحكم في مفاصلها الأساسية»^{١٧}، فالأزمة في العمق هي أزمة منوال تنموي ظالم،

تميزت سنة ٢٠١٩ بالصراع المجتمعي حول التقرير الذي أصدرته لجنة الحريات الفردية والمساواة التي شكلها الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي. وتضمن التقرير عديد التوصيات والاقتراحات من أجل تطوير الجوانب التشريعية المتعلقة بالأسرة وحماية الحقوق الفردية. وقد أحدثت هذه التوصيات رجة غير مسبوق في مختلف الأوساط التونسية، خاصة منها الأوساط المحافظة. وكانت أهم المسائل التي انقسم حولها التونسيون تتعلق بالمساواة في الإرث، وإلغاء العقوبة المتعلقة بتجريم المثلية، وإصدار مجلة قانونية تتعلق بالحريات الفردية، وإلغاء رئاسة الزوج للأسرة. وتكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة حيث حاول أصحابها التأكيد على أن الحريات الفردية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ولا تتفصل عن المنظومة الديمقراطية، فكانت بذلك المبادرة الأولى من نوعها في العالم العربي. كما طالبت اللجنة بإدراجها ضمن أجندة السلطة والأحزاب والمجتمع المدني والرأي العام. وقد تضاعف الاهتمام بهذه المسألة بعد أن تبناها رئيس الدولة، وتقدم بمشروع قانون يتعلق بالمساواة في الإرث إلى البرلمان، لكن موت السبسي ودخول البلاد في انتخابات رئاسية وبرلمانية عطل المشروع، وأجل مناقشته إلى دورة برلمانية جديدة.

لم تبق هذه المبادرة حبيسة المكاتب والغرف المغلقة، بل تلاققتها العيديد من منظمات المجتمع المدني، وتأسست في ضوئها حركات اجتماعية متعارضة سواء للدفاع عنها أو للاعتراض عليها وإبطالها. لقد شهدت سنتا ٢٠١٨ و ٢٠١٩ تظاهرات عديدة قامت بها على السواء الأطراف المساندة للمساواة في الإرث أو المناهضة للمشروع. واستعملت في هذه الحملة^{١٨} البيانات ووسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك، والعرائض، والتجمعات، والندوات الفكرية والسياسية داخل الجامعات وخارجها، والمسيرات وصدرت في شأنها الدراسات والكتب والتقارير العلمية والدينية والاجتماعية. كما شملت هذه التحركات مختلف مدن الجمهورية التونسية. وأسهمت المؤسسات الدينية بقوة في هذا الجدل خاصة الجامعة الزيتونية والمساجد، وذلك لأول مرة بكثافة عالية منذ إلغاء التعليم الزيتوني في مطلع استقلال البلاد عام ١٩٥٦. كما خصص أئمة الجمعة بمختلف مساجد البلاد خطبهم لمدة أسابيع من أجل مناهضة المشروع بحجة كونه مخالف للنصوص الدينية.

١٣ اعتمدت هذه المبادرة بالأساس على موقع التواصل الاجتماعي

فيسبوك، وضمت بسرعة أكثر من ٢٠٠ ألف منخرط ليقتف عدد المشاركين بعد ذلك إلى مليوني مساند. وتهدف الحملة إلى مقاطعة المواد الاستهلاكية التي ارتفع سعرها بدرجة مشطة. رابط المجموعة على فيسبوك

١٤ تأسست المبادرة يوم ١٩ سبتمبر ٢٠١٩ بدعوة من شابتين أطلقتا الحملة، والتزمتا بإدارتها إلى حين تجاوز عدد المشتركين المائة ألف عضو، قبل أن تفكرا في إضافة مديرين للمجموعة.

١٥ عن صفحة المجموعة على فيسبوك.

١٦ تم وضع شرط للراغبين في الانضمام إلى هذه المبادرة: «إظهار الجدية التامة والالتزام بالاحترام المتبادل بين المشتركين وعدم التشهير بأي منتج وعدم تكرار المواضيع وعدم تداول المواضيع السياسية»، نقلا عن صفحة المجموعة على فيسبوك.

١٧ لطيفي، محمد علي. «باسطا... حملة شباب تونس ضد غلاء

١٢ لعبت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات دورا أساسيا في حملة مناصرة لهذه المبادرة، إلى جانب عدد واسع من منظمات المجتمع المدني. وتشكل في هذا السياق التحالف المدني من أجل الحريات الفردية.

للنظافة بتونس، وكذلك الوضع المتأزم للطرق والمباني، وحالة عدم الاهتمام التي مست جميع القطاعات، لتنتشر بعد ذلك في شكل أوسع، وقد ساعد الفيسبوك على تعميم المعلومة لتصل إلى العديد من المواطنين». وأضاف: «قد تتجاوز هذه الحملات مفهوم الظاهرة لتصبح ثقافة، ثقافة مجتمع ككل، ثقافة النظافة وثقافة الاحترام المتبادل وثقافة القانون وعلويته، لذا فالمسؤولية تقع على عاتق الجميع بدءاً من المواطن مروراً بالمجتمع المدني والإعلام والمدارس والشارع. نأمل بأن نؤسس لثقافة جديدة تقطع مع الموروث المتهمر بسلبياته».^{٢١}

أما عالم الاجتماع محمد جويلي فقد رأى في ذلك مبادرات شبابية بالأساس، واستشف منها رسائل موجهة من قبل هؤلاء الشباب. أولها أنه «شباب قادر» عندما يريد شيئاً ما ينخرط فيه، وثانياً رسالة على الأحزاب والفاعلين مفادها أن «هناك أشياء يجب ان تقع»، وثالثاً «هذه تونس التي نريد».

أزمة الماء

يتفق الخبراء والمختصون في الشأن الاقتصادي التونسي حول التأكيد على أن الزراعة بقيت تشكو من غياب رؤية جديدة تسمح بالنهوض بها. لهذا تعددت الاحتجاجات وتشمل مجالات عدة بما في ذلك ظاهرة العطش التي أصبحت تعاني منها بعض الجهات التونسية وأدت إلى انقطاع الماء الصالح للشرب بشكل دوري منذ سنة ٢٠١٦. وأصبح موضوع الماء من بين المحاور المركزية التي اهتمت بها الحركات الاجتماعية مثل مجالات التعليم والصحة والفلاحة والتشغيل والتنمية والقطاع العمومي والبيئة^{٢٢}. وهو ما دفع المرصد التونسي للاقتصاد إلى إصدار تقرير تحت عنوان «سياسة المياه: هل تستجيب مجلة المياه الجديدة لأزمة المياه في تونس؟». وأهم ما ورد في هذه الدراسة توصيتان على غاية من الأهمية:

١. التنصيص بشكل صريح على أن الخدمات المتعلقة بالماء لا ينبغي أن تدخل في مجال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ الأولى اعتبار الماء خدمة أو سلعة عمومية.
٢. أن يصبح مجلس المياه وسيطاً مع المجتمع المدني ويشارك في تقييم الاستراتيجيات المائية من قبل وزارة الفالحة.

تجاوزته المرحلة التاريخية، غير أنه استمر نتيجة تبعية الاقتصاد التونسي للأسواق الخارجية التي بقيت هي المتحكمة في الأسعار وفي الاختيارات والأولويات.

حملة النظافة وبروز الحقوق البيئية

نشطت في تونس بعد الثورة حركات اجتماعية قوية كافحت التلوث وناضلت من أجل بيئة نظيفة وسليمة، وانعكس ذلك وعياً بأهمية المحيط. فالتسبب البيئي الذي شهدته تونس بعد الثورة لم تشهده البلاد من قبل، وهو ما دل على انهيار الخدمات العامة، نتيجة تأجيل الانتخابات البلدية، وإعطاء الأولوية للانتخابات البرلمانية والرئاسية. فالأحزاب كانت حريصة على الوصول إلى مواقع السلطة التنفيذية دون وعي بأهمية الديمقراطية المحلية والقاعدية. تميزت الحركات الاحتجاجية بالتركيز على مقاومة ظاهرة النفايات المنزلية باعتبارها مشكلة اتسعت رقعتها بعد الثورة. وقد ورد في تقرير رسمي أن البلاد التونسية تنتج حوالي ٦,٢ مليون طن من النفايات حسب أرقام الوكالة الوطنية للتصرف النفايات، أي بمعدل إنتاج الفرد للنفايات ٠,٨١٥ كغ في اليوم.

الجديد أيضاً في هذا السياق انخراط الشباب بكثافة في هذه الحملات، وتجلي ذلك بعد انتخاب الرئيس الجديد قيس سعيد، حيث عاد الاهتمام بالبيئة وانطلقت مبادرات عفوية شبابية شملت معظم المدن التونسية، وشارك آلاف التونسيين في حملة تطوعية حاشدة لتنظيف الشوارع والأزقة وتزيينها برسوم جدارية. وكانت هذه المشاركة استجابة لدعوات أطلقها عدد من الشباب التونسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحت شعارات متعددة^{٢٣}. أما الهدف من وراء الحملة «زيادة الوعي لدى المواطنين بتحسين محيطهم وحث الشباب على لعب دور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية»^{٢٤}.

في نفس السياق تم الشروع في غرس ٥ مليون شجرة. كما رفعت شعارات أكدت على أهمية العمل والمساهمة في إنقاذ الاقتصاد ومساعدة الدولة مثل «اخدم ولا شدد دارك» (اعمل أو ابق في المنزل) و«تبرّع بألفين لخزينة الدولة»^{٢٥}.

أحدثت هذه التحركات والمبادرات هزة نفسية ودفعت علماء الاجتماع بالخصوص إلى الانخراط والبحث عن تفسير أعمق لهذه الظاهرة التي عبرت عن شعور جديد داعب التونسيين وبالأخص الشباب بعد انتخاب رئيس منحوه ثقتهم وتفاءلوا بانتخابه بعد سلسلة من الخيبات وتعميق الفجوة. في هذا السياق رأى الباحث الاجتماعي معاذ بن نصير أن «هذه الحملات قد بدأت بشكل فردي من أشخاص فاعلين داخل المجتمع عايشوا الوضع الكارثي

الأسعار». الجزيرة، ٣ يناير ٢٠١٩.

١٨ من بينها «الشعب يريد شوارع نظيفة»، وكذلك «كما ساهمنا في تغيير

المشهد السياسي وانتخاب الرئيس النظيف لكي يحكمنا... نريد تنظيف شوارعنا»

١٩ «حملات تطوعية تجتاح تونس: حالة وعي أم هبة عابرة؟» بي بي سي

سي، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩.

٢٠ فضلاً عن حملة «دينار دينار نصلحوا السيطار (نرمم المستشفى)»

التي أطلقها المسرحي جعفر القاسمي وتبناها عدد واسع من الشباب.

٢١ سلمان، حسن. «حملات تطوعية تجتاح تونس ومراقبون يتحدثون عن

«حالة وعي» قد تغير الوضع القائم في البلاد». صحيفة القدس العربي، ٧ نوفمبر

٢٠١٩.

٢٢ مثل الماء أحد المطالب الأساسية للحركات الاجتماعية خلال السادسة

الأولى لسنة ٢٠١٩.

ضد التحرش الجنسي

أطلق رواد مواقع التواصل الاجتماعي حملة للمطالبة بالتصدي للتحرش تحت هاشتاغ «أنا زادة». وتمكنت هذه الحملة من دفع عدد من النساء اللواتي تعرضن لممارسات تحرش، إلى كتابة شهادتهن، وذلك بهدف تسليط الضوء على مدى انتشار ظاهرة التحرش وضرورة مواجهتها. كما ترمي الحملة أيضا إلى مساندة كل ضحية قررت أن تتحرر من الخوف وأن تواجه المتحرش بها، وتكسر حاجز الصمت، والوقوف إلى جانبيها عسى أن يتحمل الجميع مسؤولية أفعالهم. وهو ما من شأنه أن يدفع بالمؤسسة القضائية ممثلة في النيابة العمومية بقبول هذه الشكاوى والبت فيها، وضرورة كشف المتورطين في هذه الجريمة وعدم التستر عنهم خوفا من الفضيحة.

انتحار الأطفال والهجرة السرية

تعددت في تونس ما بعد الثورة الظواهر الاجتماعية المعقدة والخطيرة. من هذه الظواهر ما هو موروث عن المرحلة السابقة، ومنها ما نتج عن الهزة القوية التي تعرض لها المجتمع التونسي بعد الثورة. إذ بالرغم من أن الانتقال السياسي في تونس بقي إلى حد كبير سلمي ولم ينزلق نحو العنف الشديد، إلا أن التحولات التي صاحبت هذا الانتقال قد أفقدت المجتمع توازناته التقليدية، وعرضته لظواهر سلبية نتيجة أسباب عديدة منها ما هو اقتصادي اجتماعي، ومنها ما هو تربوي وثقافي ونفسي. من بين هذه الظواهر الجديدة والمأساوية ظاهرة انتحار الأطفال التي لا يزال الحقوقيون ونشطاء الحركات الاجتماعية في تونس يحاولون الحد منها، خاصة في بعض المناطق التي تشكو من الحرمان الاقتصادي والتفكك الأسري.

المحور المتصل بالسياسات الخارجية

الهجرة: ملف الهجرة والمهاجرين السريين

والتشاور، وأن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على حقوق التونسيين في مختلف المجالات.

من جهة أخرى أعلن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن موقفه المناهض لاتفاقية «الأليكا». ويعتبر موقفه مفصلياً في هذه المعركة باعتباره «المنظمة الأعرق والأكبر والأكثر تمثيلية وصاحب الشرعية في التفاوض واخذ القرار باسم الفلاحين والبحارة»^{٢٣} كما جاء في بيانه. واشتكى الاتحاد من عدم تمكنه من المعلومات التي تتعلق بهذا الملف، وأكد على أن الاتحاد «من منطلق مسؤولياته الوطنية وتحمله لأمانة الدفاع عن مصالح الفلاحة والفلاحين قد طلب من الحكومة منذ سنة ٢٠١١ تشريكه في إعداد الملفات الفنية التي ستنفاوض بشأنها مع الطرف الأوروبي حول اتفاقية الأليكا غير أن هذه الأخيرة تجاهلت طلبات الاتحاد واستمرت في تفاوضها دون أخذ رأي المهنة أو استشارتها أو حتى إعلامها بتفاصيل الاتفاقية فيما يهم المنظومات الفلاحية، وحتى المعطيات التي تحصل عليها الاتحاد بخصوص الأليكا فقد كانت من خلال اجتهاداته الخاصة وعبر قنوات علاقاته مع مفوضية الاتحاد الأوروبي»^{٢٤}. وهذا ما يوثق أيضاً تحديات الوصول إلى المعلومات من قبل منظمات المجتمع المدني والعامّة.

لقي اتحاد الفلاحين دعماً من مختلف المنظمات والاتحادات وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى جانب حركات اجتماعية عديدة نزلت إلى الشارع، وشجعت المزارعين على عدم الخضوع للضغوط التي تمارسها الأطراف الرسمية بحجة أن الاتفاق من شأنه أن يمثل فرصة لدعم الفلاحة والصيد البحري في تونس. وقد حذرت هذه الأطراف من خطورة التسرع في توقيع «اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق - الأليكا» مع الاتحاد الأوروبي، وعبرت عن خشيتها من الإضرار بقطاعي الخدمات والفلاحة حيث أن الاتفاق القائم حالياً يشمل فقط الصناعة.

لا تزال الجهود مستمرة للدفاع عن ضحايا ما يسمى في تونس بظاهرة «الحرقان» أي الهجرة السرية أو غير النظامية. وتعتبر هذه من بين القضايا ذات الأولوية لدى منظمات حقوق الإنسان، غير أنها من ثمرات الهيمنة الاقتصادية التي لا تزال تمارسها دول الشمال ضد دول الجنوب. وفي غياب مراجعة سياسات البلدان الأوروبية وعدم التزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فإن الهجرة غير النظامية ستبقى من بين أهم التحديات المطروحة باعتبارها جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية السائدة.

يعتبر هذا الملف من أعقد الملفات التي لا تزال تواجه الحقوقيين ونشطاء الحركات الاجتماعية في تونس. ورغم الجهود التي بذلها هؤلاء في الدفاع عن ضحايا ما يسمى في تونس بظاهرة «الحرقان» أي محاولات التسلل إلى البلدان الأوروبية عبر البحر، فإن النتائج لا تزال محدودة وفي بعض الأحيان معدومة تماماً. إلى جانب ذلك اهتم نشطاء المجتمع المدني بظاهرة المهاجرين الأجانب نحو تونس، خاصة القادمين من دول إفريقية، والذين يتسللون إلى البلاد باعتبارها أرض عبور نحو أوروبا، أو للدراسة فيها والبحث عن مواطن شغل. هؤلاء يتعرضون أحياناً لأشكال متعددة من الانتهاكات، مما ولد حالة احتقان في صفوفهم، واتهامهم بعض التونسيين بالعنصرية، وهو ما دفعهم إلى التظاهر على إثر مقتل ممثل المجموعة الإفريقية في تونس الذي فقد حياته على إثر تعرضه لعملية سرقة. بعد هذه الحادثة المؤلمة التي هزت المجتمع التونسي، عبر نشطاء من المجتمع المدني عن تنديدهم بسلسلة الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرين، خاصة الأفارقة منهم.

أليكا

لا يزال «اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق - الأليكا» مع الاتحاد الأوروبي مثار جدل واسع داخل أوساط المجتمع المدني في تونس. فالموقف الراهن يميل نحو مناهضة المسار التفاوضي بين الحكومات المتعاقبة وبين الاتحاد الأوروبي، ورفض أي تنازل عن حقوق أساسية من شأنها أن تمس بحقوق الفلاحين، وتزيد من حدة الاختلال القائم بين الطرفين.

وقد كان لهذا الحراك الرافض لاتفاقية الأليكا تأثير مباشر وقوي على الجهات الرسمية التي بقيت - رغم الضغوط التي تمارسها الحكومات الأوروبية في مختلف اللقاءات الرسمية والتشاورية - تؤكد على أن تونس لم توقع إلى حد الآن على أي وثيقة أو معاهدة مع الطرف الأوروبي، وإن المسألة لا تزال في مرحلة الدراسة

٢٣ «اتفاقية الأليكا تحت مجهر المنظمة الفلاحية: نطلب التأجيل ونرفض

الإخضاع القسري.» مجلة تونس الخضراء، ٢٠ فبراير ٢٠١٩.

٢٤ المصدر السابق.

قضايا تقاطعية وتحليلية

دور النقابات وعلاقتها بالحركات الاجتماعية

نفسها باستعراض أرقام تشير إلى انخفاض عجز الموازنة، وعدم سن ضرائب جديدة، وخلق «برنامج الأمان الاجتماعي»، الذي شمل منظومتي علاج، إحداها مجاني، وأخرى بتكلفة منخفضة، لصالح حوار ٧٥٠ ألف شخص، والترفيغ في المنح الاجتماعية للعائلات المعوزة، وإطلاق مشاريع سكن اجتماعي.^{٢٦}

باستثناء الأحزاب اليسارية، خاصة الراديكالية منها، فإن معظم مكونات الطبقة السياسية في تونس تعتقد بأن اتحاد الشغل لم يراعي بالقدر الكافي الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد بعد الثورة، إذ بقي الخطاب النقابي مطلبيا بدرجة أولى، ولم يتكيف مع المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد بعد ٢٠١١. لقد تعرض الاقتصاد التونسي لهزة قوية أفقدته توازنه السابق، وجعلته تحت رحمة التضخم، وتراجع الانتاج، وعدم التوازن بين نسبة الأجور ومداخل الدولة، وهو ما جعل كل الحكومات المتعاقبة غير قادرة على أن تغامر وتقدم على القيام بإصلاحات أصبحت ضرورية وعاجلة خوفا من رد النقابات وقدرتها على شل الدورة الاقتصادية.

في المقابل ترفض النقابات هذه الاتهامات، وتعتبر أنها ليست مسؤولة عن التدهور الاقتصادي الحاصل، وتؤكد على أن الحكومات المتعاقبة خضعت لشروط صندوق النقد الدولي، ولم تعمل على وضع سياسات يتم من خلالها تقاسم التضحيات بين العمال والقطاع الخاص، ولم تتصد للفساد والفاستدين، ولم تجتهد كثيرا لاستعادة الأموال المنهوبة في العهد السابق. كما لا يزال الجدل مستمرا حول معضلة البيروقراطية النقابية، وإصلاح المنظومة النقابية حتى تتخلص من عوائقها التقليدية، وتصبح جزء من حركة الاقتصاد والانتاج.

جعلت نسبة البطالة العالية في البلاد النقابات في وضع صعب، فورها يقتصر على تحسين دخل العمال المنضوين تحت مسؤولياتها، وترفض الدخول في نقاش معمق حول كيفية التصرف بشكل جماعي في الثروات وفي الميزانيات المتوفرة لتحقيق استغلال جماعي أنجع من شأنه أن يعود بالنفع على مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك العاطلين عن العمل. مع ذلك، تحاول النقابات دعم الحركات الاجتماعية سياسيا، وقامت بالتوسط بينها وبين السلطة في مناسبات عديدة، ونجحت في تخفيف حدة التوتر والتوصل إلى حلول وسطى مثلما فعلت في اعتصام الكامور^{٢٧} الذي شارك فيه المئات من شباب مدينة

٢٦ «شأن تونس ٢٠١٩: موسم الاحتجاجات ينطلق.» صحيفة الأخبار

البنائية، ٣ يناير ٢٠١٩.

٢٧ إعتصام الكامور حركة احتجاجية دارت أحداثها في منطقة الكامور البترولية في ولاية تطاوين جنوب تونس وذلك بين ٢٣ أبريل و١٦ يونيو ٢٠١٧، تاريخ إمضاء اتفاق بين الحكومة والمعتمدين. تعود تسمية الإعتصام نسبة

مثل الاتحاد العام التونسي للشغل جدار الصد للتوجهات الليبرالية التي ميزت سياسة الحكومات المتعاقبة بعد الثورة. رغم عدم وجود تنسيق مباشر ومأسس بين النقابات وبين الحركات الاجتماعية التي تشكلت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الاتحاد يعتبر حليفا موضوعيا لهذه الحركات، وداعما معنويا وسياسيا لها. فالحركة النقابية تعتبر جزء أساسي وفعال في منظومة المجتمع المدني، ولا يمكن في هذا السياق الحديث عن الحركات الاجتماعية بمعزل عن وزن الاتحاد ودوره الذي يعتبر في تونس بمثابة العمود الفقري لمجتمعها المدني وحتى السياسي. لهذا تدخل الاتحاد في أكثر من مناسبة من أجل ترشيح بعض الحركات الاحتجاجية التي ولدت بعيدا عنه، وساعد على تحقيق بعض مطالبها دون أن يمارس وصاية مباشرة عليها.

يعتبر شهرا جانفي وفيفري من كل سنة جديدة بمثابة الموعد الدوري شبه القار للاحتجاجات الاجتماعية. لهذا انطلقت سنة ٢٠١٩ بتهديد الاتحاد العام التونسي للشغل للقيام بإضراب عام كان يعتزم تنفيذه يومي ٢٠ و٢١ فيفري، لكنه تراجع عنه بعد التوصل إلى اتفاق مع حكومة يوسف الشاهد. وكان هذا الإضراب سيشمل جميع المرافق العامة بالوظيفة العمومية وكذلك القطاع العام، للمطالبة بزيادة أجور موظفي القطاع العام. واضطرت الحكومة إلى إجراء مفاوضات صعبة حتى تتوصل إلى اتفاق يكون مقبولا من النقابيين. وحاول رئيس الحكومة يومها تبرير الوضعية العامة بالقول أن «كل الزيادات التي مُنحت بعد الثورة، لم تعط الأثر المرجو ولم تنعكس إيجابا على وضعية المواطن، في غياب نمو حقيقي، بل إنها أدت إلى مزيد من التضخم والديونية وإلى تراجع المقدرة الشرائية للمواطن، فضلا عن تداعياتها على الدينار ونسبة الفائدة في القطاع المصرفي» كما حاول إقناع النقابات بأن «زيادة الأجور، دون مراعاة الوضعية المالية للبلاد، ستجبرنا على مزيد الإقتراض، و فرض المزيد من الأداءات الجبائية على المواطن»^{٢٥}، وهي الدوامة التي لم تتمكن تونس من الخروج منها بعد ثماني سنوات من ثورتها.

رغم الدور المطلبي لاتحاد الشغل، إلا أن خلافاته المتكررة مع الحكومات المتعاقبة تكتسب أبعادا أوسع من المشاغل المهنية والزيادة في الأجور وإنما تتعلق أيضا بالسياسات ونمط التنمية. لقد اعتبرت الاتحادات المهنية مع بداية سنة ٢٠١٩ أن معركتها مع حكومة يوسف الشاهد «ترتبط أساسا بالسيادة التي صارت مكبلة بشروط صندوق النقد الدولي وبقية المقرضين، لخفض مصاريف الدولة». هذا وقد دافعت كل الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة عن

٢٥ «تونس تدخل في إضراب عام.. والشاهد: كلفته كبيرة على البلاد.»

سي إن إن بالعربية. ١٧ يناير ٢٠١٩.

على تغيير مواقفها وسياساتها سواء بشكل ظرفي أو شامل، وهو ما تم على سبيل المثال في مشروع قانون المصالحة الذي عرضه الرئيس الباجي قايد السبسي على البرلمان، ودافع عنه رئيس حركة النهضة، إلا أنه قوبل برفض واسع من الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، مما دفعه إلى سحبه وإدخال تعديلات واسعة على محتوياته حتى تمكن من تمريره. أما أحزاب المعارضة، خاصة الجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري، فقد شاركت بدها في تشجيع عديد الحركات الاجتماعية، وعملت على اختراقها وتوجيهها من داخلها مثلما حصل مع مبادرة «مانيش مسامح» التي نجحت إلى حد ما، وقاومت محاولات احتوائها من أي طرف سياسي. لكن الأزمة الداخلية التي عصفت بالجبهة الشعبية وانتهت بتقسيمها وإضعافها كانت له تداعيات سلبية واضحة على المشهد الاحتجاجي، مما أضعف كثيرا عملية التلاحم أو التعاون بين الأحزاب اليسارية وبين الحركات الاجتماعية.

تعيش الأحزاب عموما حالة انحسار ملحوظ بعد أن أثبتت فشلها على أكثر من صعيد. فالأحزاب التي مسكت السلطة لم تنجح في قيادة المرحلة الانتقالية بنجاحة وجاءت الحصيلة مخيبة لأمال التونسيين وتوقعاتهم. أما الذين بقوا في المعارضة فقد شغلوا أنفسهم بمسائل أحيانا تكون ثانوية، ولم يعمقوا صلاتهم بالجمهور الواسع من المواطنين، مما جعلهم غير فاعلين في الحراك المدني والاجتماعي الذي حصل خلال السنوات الأخيرة. وقد أثبتت نتائج الانتخابات ذلك التراجع، حيث انهارت الجبهة الشعبية، وتقلص حجم معظم الأحزاب الليبرالية أو ذات اللون الاشتراكي.

رغم الضعف الذي أصاب المشهد الحزبي، واختلال مكوناته، إلا ان إمكانية عودة التلاحم بين الأحزاب من جهة وبين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من جهة أخرى تبقى واردة إذا ما استخلصت هذه الأطراف الدروس الضرورية من تجارب السنوات العشر الماضية، وتراجعت عن رغبة التوظيف وتجيير الحركات الاحتجاجية لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة ومحدودة تنتهي بمجرد مرور الزمن وتغير الأولويات. ما يجب أن يطرح هو وضع استراتيجية بعيدة المدى، تقوم على تحديد القضايا الأساسية في ضوء المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد، وفي الآن نفسه حماية استقلالية الجمعيات والحركات الاجتماعية. في ظل هذا المشهد، حاولت بعض الحركات والأحزاب ذات الصبغة الشعبية أن تستفيد من ذلك، عبر تحويل وجهة بعض الجمعيات أو المبادرات الخيرية إلى آلية للاستقطاب السياسي، وكسب التعاطف الشعبي، وتحويل النشاط المدني لتقديم الخدمات إلى المواطنين إلى سلاح سياسي كاد ان يغير موازين القوى في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي حصلت مع أواخر ٢٠١٩. لا شك في أن المجتمع المدني بعد الثورة قد اختلف كثيرا عما كان عليه قبل ١٤ يناير ٢٠١١. تغير المشهد، واختلفت التحديات. بعض المنظمات العريقة تراجع أداؤها مقابل أخرى ولدت حديثا لكنها تمكنت من تحقيق حضور نوعي وهام. إذ بقدر الهامش

تطاوين، والذي التزم المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بمراقبة تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة. لكن الاتحاد غير قادر على أن يرتقي بهذا التنسيق مع الحركات الاجتماعية إلى تحالف استراتيجي وذلك بحكم صلاحياته واختلاف المواقع والمصالح.

في كل الأحوال، يمثل الاتحاد العام التونسي للشغل ركيزة أساسية في تونس، خلافا لمعظم النقابات في العالم العربي، ولا يمكن تحقيق أي استقرار اجتماعي أو المحافظة على السلم الأهلي إلا بالتعاون مع الاتحاد وتحقيق قدر أدنى من التوافق معه.

العلاقة بين المجتمع المدني والحركات المدنية والشعبية وبين الأحزاب

وجدت مكونات المجتمع المدني نفسها مدعوة للأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الحركات الاجتماعية التي تتمتع بخصائص وقدرات قد لا تتوفر في المنظمات غير الحكومية المحكومة بقوانينها الداخلية، والمقيدة بالتشريعات الوطنية التي تضبط أهداف ومجالات عملها. يتفاعل المنتسبون إلى منظمات المجتمع المدني مع الحركات الاجتماعية حسب طبيعة المبادرة ونوعية التحرك الميداني. فأهم المشاركين والمغذين لهذا الحراك المدني والاجتماعي ينتسبون إلى عديد المنظمات غير حكومية، ونقابات عمالية ومنظمات قاعدية وجمعيات أهلية، الخ. ولكل من هذه الأطراف والهيكل دوره ودوافعه وأولوياته، بما في ذلك الأحزاب السياسية خاصة تلك التي تقف في المعارضة والتي تحاول أن تستفيد من غضب الشارع للتشكيك في قدرة الحكومات على معالجة القضايا الحارقة. بالرجوع إلى سلسلة التحركات الاحتجاجية التي نظمت خلال سنة ٢٠١٩ يتبين أن معظمها قامت بها منظمات غير حكومية، أو نقابات عمالية، وبعضها تمت بمبادرة من جمعيات أهلية. ولوحظ في عديد الحالات أن كل هذه الأطراف اشتركت بمعية بعض الأحزاب السياسية التي تبنت عديد المطالب خاصة الاجتماعية منها، وانخرطت في الدفاع عنها لتأكيد اندماجها الشعبي وإظهار انها المحرك الفعلي لهذه الاحتجاجات. لهذا الغرض تشكلت خلال تلك الفترة عدة تنسيقيات جمعت أطرافا عديدة ودارت حول مبادرات محددة خاصة داخل الجهات. لكن الأحزاب أنواع واتجاهات. فالأحزاب المشاركة في السلطة ليس من مصلحتها أن تدعم الحركات الاجتماعية وتغذي الاحتجاجات الموجهة ضدها وضد سياساتها مثلما هو الشأن بالنسبة لحركة النهضة التي تضررت السياسية سمعتها من جراء ذلك الحراك بحكم كونها شريكة في الحكم ومسؤولة عن السياسات التي يتم الاعتراض على نتائجها. لكن من جهة أخرى أثرت تلك الاحتجاجات على قواعد حركة النهضة التي شعرت بالإحراج، وقامت بالضغط على قادتها من أجل تعديل الخيارات الحكومية. وهو ما جعل الحركات الاجتماعية قادرة على إجبار السلطة ومكوناتها الحزبية للمسلك الفرعي الكامور، الذي تعتمده شركات التنقيب على البترول لتزويد المحطات ونقل البترول نحو ميناء جرجيس. إنطلقت الإحتجاجات في الولاية للمطالبة بالتنمية والتشغيل والتوزيع العادل للثروات الطبيعية. ويعتبر اعتصام الكامور من بين أهم الحركات الاجتماعية التي اندلعت في تونس وأسفرت عن نتائج جد هامة ونوعية.

أساليب التحرك لدى الحركات الاجتماعية

للحركات الاجتماعية والقوى المدنية والمطلبية أساليب تتميز بها للتحرك الفاعل داخل المجتمع، بما في ذلك الحركات الصغيرة والمحدودة منها.

تتحرك القوى المدنية كلما توفرت لديها القدرة على ذلك، وكلما استشعرت بأن المشكلة التي ستواجهها قد فرضت بنفسها على أرض الواقع وأصبحت تشكل تهديدا سواء لفئة محدودة أو للمجتمع بأسره. وتلعب وسائل الإعلام دورا مساعدا على ذلك من خلال رصد بعض الظواهر السلبية وتعمل على إبرازها، وهو ما تأخذ الحركات الاجتماعية بجديته وتولي له الاهتمام الضروري. وفي أحيان أخرى تقوم الحركات الاجتماعية بتسليط الضوء على بعض هذه القضايا، وتقوم بالتواصل مع الإعلام وتدفعه نحو التحرك حتى يجعل من تلك المسألة قضية رأي عام.

تعتمد الحركات المدنية والاجتماعية بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، وتعمل على انخراط المواطنين في نقاش مواطني واسع، وقد يؤدي ذلك ببعض منظمات المجتمع المدني إلى اتخاذ مبادرة ترمي إلى إخراج تلك المسألة من نطاقها الضيق وتحويلها إلى قضية رأي عام، وقد تصبح مبادرة جماعية ويصدر نص يعرف بها ويبرز خطورتها وأهميتها. بناء على ذلك تصبح المبادرة تحركا ميدانيا في شكل مسيرة أو تجمع احتجاجي أو تنظيم تظاهرة استعراضية أو إصدار عريضة يوقع عليها المواطنون.

مرة أخرى تقوم وسائل الاتصال بالتعريف بهذه المجموعات لإقناع المسؤولين بضرورة التفاعل مع فعاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وفتح حوار معهم، وقد يفضي ذلك إلى اتخاذ قرار إداري أو سياسي، وقد يتحول الأمر إلى مبادرة تشريعية حين تنجح منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في التواصل مع نواب الشعب، وإعداد مشروع قانون يناقشه البرلمان. تجلّى ذلك في عديد من المحطات، لعل أهمها عند صياغة دستور ٢٠١٤، حيث مارست الحركات الاجتماعية إلى جانب منظمات المجتمع المدني دورا ضاغطا جعل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يأخذ بعين الاعتبار عديد المقترحات التي تم مد البرلمان بها. كما اضطر البرلمان إلى التطرق في مناقشاته للقضايا التي طرحها اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، والجمعيات النسائية التي طالبت بإضافة حقوق جديدة للنساء.

كما تستعمل الحركات الاجتماعية الأدوات الثقافية والفنون التعبيرية للفت النظر لرسائلها ومطالبها، ومن ذلك الموسيقى، وتلوين الوجوه والجدران والأماكن العامة. وهي ما يضيف على حالات الغضب مساحة من الجمالية والتحدي.

الواسع الذي وفرته الثورة لفعاليات المجتمع المدني، مما سمح باتساع رقعتها واتساع دائرة تأثيرها، بقدر ما أحدث الوضع الجديد تفاوتاً في أدائها وحضورها وولد صراعات بين العديد من مكوناتها. من هذه الصراعات اختلاف الأجيال في صفوف قادتها وهو ما جعل أساليب العمل تتباين بين جيل وآخر، مما قد يؤدي إلى ضعف عملية تراكم الخبرات وعدم انتقالها من جيل إلى آخر. كما تعددت الجمعيات والمنظمات التي تعمل في ذات الاختصاص، وتجلّى ذلك مثلاً في منظمات حقوق الإنسان التي تعددت أسماؤها وتنوعت اهتماماتها بعد أن كانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تتفرد بهذا المجال. كذلك الشأن بالنسبة للجمعيات النسائية التي تنوعت راياتها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة إضافة نوعية.

لكن مع ذلك توفرت فرصة لكي تتسع رقعة النشاط الجمعياتي داخل مختلف محافظات البلاد. وهي ظاهرة إيجابية استفادت منها الحركات الاجتماعية التي كانت من قبل تكتسب أهمية خاصة عندما تتشكل في العاصمة حيث مركز السلطة السياسية والإعلامية والإدارية، في حين تغيرت المعطيات حالياً وأصبح بالإمكان أن تتشكل عديد الحركات الاجتماعية في الجنوب الشرقي أو الغربي أو بمنطقة الساحل، ويكون لها تأثير واسع يدفع بالحكومة المركزية إلى الانشغال والاهتمام، وأحيانا يضطر رئيس الحكومة أن ينتقل بنفسه لإدارة المفاوضات معها من أجل التوصل إلى حل ما. كما أن بعض هذه الحركات تجاوزت حالة الانقسام الجهوي حينما نجحت في توسيع دائرة التضامن معها، مما أكسبها بعداً وطنياً رغم كونها انطلقت في هذه الجهة أو تلك.

بعض الحركات الاجتماعية تحولت إلى مطبخ لأفكار جديدة تجاوزت حدود المطالب المحدودة والتقليدية، وانتقلت إلى التفكير في بدائل تقدمية مثل الحركة الاحتجاجية التي عرفتها قرية «جمنة» التي تحولت إلى مبادرة ترمي إلى المطالبة بتغيير أسلوب التصرف واستغلال أراضي الدولة، وتمكين الشباب من استثمارها بشكل جماعي^{٢٨}. كما نجح شباب قرية الكامور من فرض إرادتهم المتعلقة بتشغيلهم في إحدى الحقول البترولية بجهتهم، والتي تستغلها شركة أوروبية. وهو مطلب تمت الاستجابة له بعد مراجعة اتفاقية استثمار الحقل من قبل هذه الشركة.

٢٨ ما جرى في واحة جمنة الواقعة بالجنوب التونسي تعتبر مثلاً هاماً في محاولة إعادة توزيع الملكية الجماعية التي أصبحت ملكاً للدولة بعد خروج الاستعمار الفرنسي. وهو ما جعل أحد الصحافيين يصور هذه الحركة الاجتماعية كما يلي «واحة جمنة الصغيرة هي واحدة من نقاط الضوء والأمل الكبيرة في تونس «الانتقال الديمقراطي». تجربة اقتصاد تضامني صمدت على الرغم من أن الدولة وصناع القرار اعتبروها خطراً داهماً وأعدوا ما استطاعوا من قوة لوأدها. قبل سبع سنوات، سيطر الأهالي على هذه الأرض «الميري»، وحولوها من شبه «إقطاع» إلى شبه ضيعة اشتراكية. الذين يحلمون باقتصاد عادل ونمط إنتاج إنساني فرحوا لثبات هذه التجربة. لكن هذه النشوة لا يجب أن تخفي حقيقة أن وضع الواحة هشّ بعض الشيء، وأن المعادين لها كثر وما زالوا يترقبون بها «... للمزيد أنظر: عبد المولى، محمد رامي. « تجربة واحات جمنة في تونس: أما بعد...» جريدة السفير العربي، ١٠ يناير ٢٠١٨.

المجال المتاح لمشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات

تغيرت علاقة الحكم بالمجتمع المدني بشكل جوهري منذ الثورة التي حدثت قبل تسع سنوات. وهو ما تقر به منظمات المجتمع المدني التي تعترف بأن الحكومة تقوم بمشاورات متكررة معها دون أن يصبح ذلك ملزماً وألياً في جميع الحالات والمسائل. فالمشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني لم تصبح دورية ومأسسة رغم التعاون الواسع القائم بين الطرفين. فوثيرتها ليست ضعيفة ولا بالجيدة. وفي كثير من الحالات اتسمت هذه المشاورات بتنوع المشاركين من قبل منظمات المجتمع المدني، دون أن يرتقي ذلك إلى وضع اتفاق مسبق حول مضمون المشاورات وإتاحة الحوار دائماً من أجل تقديم الاقتراحات فيما يتعلق بمختلف القضايا والسياسات الكبرى.

أما بالنسبة لمدى تمتع منظمات المجتمع المدني بالحق في القانون وفي الممارسة العملية في الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات الصلة بالمشاركة في المشاورات مع الحكومة، فإن هذه المنظمات تؤكد وجود قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومة، غير أنها في بعض الحالات، وهي قليلة، قد لا تصل في الوقت المناسب إلى كل ما له صلة بعملها وأهدافها.

يضمن قانون النفاذ إلى المعلومة (القانون الأساسي عدد ٢٢ لسنة ٢٠١٦) «حق النفاذ إلى المعلومة لا سيما فيما يتعلق بإدارة الخدمات العامة، ويهدف إلى تحسين أداء هذه الخدمات من خلال الشفافية، وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية وضع السياسات، وتشجيع البحث العلمي».

وتؤكد منظمة مجتمع مفتوح أنه «لم يكن من الممكن لتونس الوصول إلى نقطة التحول المحتملة هذه على مسار الديمقراطية لولا يقظة المجتمع المدني وعمله الفاعل، إذ شكلت مسألة حق النفاذ إلى المعلومة الحافز لحشد الجماهير وتوحيد منظمات المجتمع المدني المختلفة وذلك بهدف العمل من أجل قضية مشتركة، إذ من شأن القانون الجديد أن يكون أداة هامة لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً في البلاد، وتعزيز الشفافية الحكومية، وزيادة المشاركة المدنية».^{٢٢}

كما قام فرع منظمة «المادة ١٩» في تونس بالعمل مع الحكومة على «صياغة مشروع القانون وضمان التزامها بالمعايير الدولية، حيث تعمل هذه المنظمة مع الحكومة المحلية على تبني مبدأ الاستباقية في عملية توفير المعلومات والاستجابة لها، كما تعمل مع الأفراد والمجتمعات المحلية لمساعدتهم في المشاركة الفاعلة، والمطالبة بخدمات عالية الجودة، ومراقبة التقدم، وفضح الفساد».^{٢٣} مع أهمية هذه الخطوة في مسار التحول الديمقراطي المستمر، إلا أن المجتمع المدني التونسي لم يبلغ حتى الآن مرحلة التمتع ألياً بحق الوصول إلى المعلومة، إذ لا يزال يتعرض لبعض الصعوبات

رغم اختلاف الوظائف بين الجمعيات والأحزاب والحركات الاجتماعية، إلا أن التداخل بينها وكثرة المحطات التي يمكن أن تجمع بينها من شأنها أن يجعل التقاطع بينها مرشح للاستمرار كلما تأزمت الأوضاع، وتوفرت المناسبات السياسية أو الاجتماعية.

القضايا المتصلة بمنظمات المجتمع المدني

المحور القانوني – التشريعي

لم يطرأ أي تغيير على البيئة القانونية المنظمة للجمعيات وبقية مكونات المجتمع المدني. فمشروع القانون الخاص الذي أعدته الحكومة وحاولت تمرره ليكون بديلاً عن المرسومين الذين صدرا في مطلع الثورة، لم يقع البت فيه بشكل نهائي حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وسبق للحكومة أن نظمت «الاستشارة الوطنية الأولى حول الإعداد لإطار قانوني جديد لتنظيم الجمعيات»^{٢٩}، لكن الكثير من المنظمات غير الحكومية تصدت للمحاولة الحكومية وتمسكت بالمرسوم الذي تعتبره مثاليًا.

لا يزال المجتمع المدني معترضاً على رغبة الحكومات التي تعاقبت مؤخراً في تضييق مجال حركة الجمعيات بعد أن رفعت هذه الأخيرة سقف حرية الحركة والاستقلالية.

في الأثناء صدر قرار بحل عدد من الجمعيات وإيقاف نشاطها بسبب شبهات تتعلق بالإرهاب. وقد سبق أن أعلن الكاتب العام للحكومة أحمد زروق قبل سنتين (٢٠١٧) «أنه تم تعليق نشاط أكثر من ٥٠ جمعية وحل ١٦ جمعية أخرى على خلفية عدم توضيح مصادر تمويلها الأجنبية»^{٣٠}. وبرر ذلك بقوله أن المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ المتعلق بالجمعيات يسمح للحكومة بإدارة عمل الجمعيات والقيام بالإجراءات القضائية اللازمة المتمثلة في توجيه طلب للمحكمة الابتدائية بتونس لتعليق عمل الجمعيات في صورة عدم تقديم توضيحات بخصوص التمويل الأجنبي». لكن رغم جدية التهديدات التي جسدها التنظيمات الإرهابية، إلا أن المجتمع المدني وقف بقوة ضد رغبة السلطة في توظيف المعركة ضد التطرف العنيف إلى فرصة لعودة إلى المربع السابق والتحكم مرة أخرى في حركة المجتمع المدني، ومحاولة ضبط إيقاع المنظمات غير الحكومية^{٣١}.

٢٩ عديد الآراء الواردة في هذا الباب هي منقولة عن عدد من نشطاء المجتمع المدني في سياق حوارات أجريت معهم أثناء إعداد التقرير. وهؤلاء هم أمين عالي (مركز الكواكبي)، وعبد الرحمن هذيلي (المنتدى الاقتصادي والاجتماعي التونسي) وآخرون.

٣٠ «أحمد زروق: تعليق نشاط أكثر من ٥٠ جمعية وحل ١٦ جمعية أخرى». «قناة نسمة التونسية، ١٥ يونيو ٢٠١٧».

٣١ في الأثناء قام المكلف بنزاعات الدولة رفع قضية ضد جمعية شمس للمثليين بحجة كونها مخالفة للقانون، غير أن القضاء الابتدائي وكذلك الاستئنافي أصدر حكماً رفض فيه الدعوى، ومكن هذه الجمعية من مواصلة نشاطها. وقد لقيت هذه الجمعية دعماً داخلياً وخارجياً، حيث طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحكومة بوقف محاربة هذه الجمعية التي تدافع عن الأقليات الجنسية، وأكدت أنه «إذا أغلقت المنظمات التي تدافع عن الحقوق وعن الأقليات الجنسية، ستعرض سمعة تونس كواحة للحرية والديمقراطية في المنطقة إلى ضربة كبيرة».

٢٢ «القانون الجديد لحق التونسيين في النفاذ إلى المعلومة بحاجة إلى

المواطن ليعمل». «منظمة مجتمع مفتوح، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦».

٢٣ المصدر السابق

بور التوتر. وإذ يقر النشاط بأن الرقابة التي تمارسها الأجهزة الحكومية أمر مشروع في حالات كثيرة خاصة في الحرب الدائرة ضد الإرهاب، إلا أنها في عديد الحالات تكون الممارسات غير قانونية أو حولها علامات استفهام. وتبقى تساؤلات المجتمع المدني بدون إجابات واضحة وقطعية.

من المعلوم أن الإطار القانوني القائم في تونس الخاص بمنظمات المجتمع المدني يعطي الحق في تأسيس الجمعيات وتسجيلها وتشغيلها. وأن هذا التسجيل طوعي، لكنه يبقى عملية صعبة من وجهة نظر عديد النشطاء، خاصة بالنسبة للجمعيات التي تنشأ من أجل المناصرة. فالقانون وكذلك الممارسة قد يعيقان نشاط هذا النوع من الجمعيات، خلافا للمنظمات التنموية والخدمية التي تعمل دون تمويل أجنبي.

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة

تثير مسألة التمويل الأجنبي جدلا واسعا في تونس منذ أن أصبح المجتمع المدني قوة مثيرة ومؤثرة في البلاد. وإذا استثنينا الأطراف الحريصة على التشكيك في ولاء الجمعيات من أجل إضعاف المجتمع المدني وإخضاعه، فإنه لا يمكن التقليل من هذه المشكلة وتداعياتها السلبية والإيجابية على مستقبل قطاع واسع من الجمعيات التونسية. لهذا أصبح من الضروري التعرض للسؤال التالي: هل أصبحت علاقة المؤسسات المانحة بمنظمات المجتمع المدني في تونس عاملا محددًا لبقائها أو اندثارها؟

رغم أن مسألة التمويل الخارجي لم تعد مطروحة بنفس الطريقة السابقة في عهد الرئيس بن علي، إلا أنها اكتسبت أبعادا جديدة في مرحلة ما بعد الثورة. فالعدد الأكبر من هذه المنظمات تكاد تعتمد بشكل كامل على مؤسسات التمويل الدولية، وهو ما يجعل بقاءها واستمرارها مرهونا على حد كبير على تلك المساعدات. أما بالنسبة لمدى أن تكون الشراكات بين المؤسسات المانحة والمنظمات المحلية متساوية وقائمة على المنافع المشتركة، يؤكد النشطاء على أن الشراكات طويلة الأجل مسموح بها إلى حد ما، لكنها تتعلق بالمشاريع التي يحددها عموما المانحون.

أما فيما يتعلق بالبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، وإن كانت تعتبر بندا مطروحا على جدول أعمال الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية في علاقاتها مع الحكومة ام لا، فإن المسألة لم تعد واردة في هذه المرحلة نظرا لاتساع رقعة الحركة وارتفاع سقف الحرية. لهذا يشير النشطاء إلى أن الحوارات مع الحكومة قد تشمل قضايا البيئة التمكينية من حين لآخر رغبة منها في الاستجابة لضغط المجتمع المدني الذي يرغب في استمرار بتأمين الفضاء الملائم لأهدافه وبرامجه.

بالنسبة لمسألة التمويل، وإلى أي حد تعزز الجهات المانحة الانخراط المستدام لمنظمات المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية، يعتقد النشطاء أن آليات تمويل الجهات المانحة هي جزء من سياسة شاملة تعتمد هذه المؤسسات وأيضا الجهات الحكومية التي تقف ورائها من أجل دعم المنظمات غير الحكومية، وأن

بسبب تلك الحكومة أو الإدارات المختلفة. كما أن المشكلة تكمن أحيانا في عدم تمكين المنظمات من الوقت الكافي لإعداد المبادرات التي تحتاج لهذه المعلومات بما في ذلك المشاركة في المشاورات، وعدم تمتعها بصفة كاملة بالقدرة على طلب معلومات إضافية إذا لزم الأمر. فهذا سقف لم يتلغ بعد الحياة الجمعياتية في تونس. لهذا أكدت وفاقية «مجتمع مفتوح» على أنه «وإذا ما أرادت الحكومة زيادة الشفافية والمساءلة، فيجب عليها وضع آلية واضحة وقابلة للتطبيق لتنفيذ القانون الجديد بما في ذلك وضع عملية مستقلة لمعالجة الشكاوى بالإضافة إلى فرض العقوبات عندما يتم حجب المعلومات بطريقة غير مشروعة.»³⁴ بالنسبة لمدى مساهمة نتائج المشاورات التي تمت خلال الفترة الأخيرة في تصميم رصد سياسات التنمية الوطنية وتنفيذها، تؤكد الأطراف التي تم التواصل معها خلال إعداد هذا التقرير على أن الجهات الحكومية أخذت بعين الاعتبار نتائج المشورة والأدلة التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني. وإذ تعتبر المنظمات هذه الخطوة إيجابية إلا أنها لا تزال تنتظر من الحكومة تحويلها إلى سياسة معتمدة في جميع الحالات، وتمارس بطريقة آلية. في هذا السياق تؤكد منظمة بوصلة أنها وجدت تجاوبا واسعا من قبل الحكومة عند تنفيذها لمشروع «مرصد بلدية» الذي يهدف إلى مراقبة البلديات، والتعرف على مدى التزام القائمين عليها بالوعود التي عرضها أمام الناخبين.

الإطار القانوني

لمعرفة مدى ما يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني من الحق في التجمع وممارسة ذلك على أرض الواقع، يؤكد النشطاء بأن القانون التونسي يعترف بوضوح بالحق في التجمع السلمي للجمعيات بقطع النظر عن القضية المثارة أو الجماعات المشاركة في تلك الممارسة، شريطة أن تتم في إطار القانون مع تجنب العنف. وفي كثير من الأحيان تغض السلطات النظر عندما تلجأ جماعات عديدة إلى ممارسة حق التجمع والنظائر دون الحصول المسبق على الترخيص القانوني ما دامت هذه الممارسة محافظة على طابعها السلمي ولم تلجأ إلى اشتباك عنيف مع قوى الأمن.

كما أن حرية التعبير بالمجمل ليست خاضعة لسيطرة الحكومة، لكن ذلك لا ينفي تدخل الحكومة في بعض الحالات بحجة تجنب حصول انفلاتات أو فرضي، وهو ما يدفع بالمجتمع المدني إلى الكشف عن ذلك والتنديد به إعلاميا. كما يتم التحقيق غالبا في الانتهاكات التي قد يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون ونشطاء المنظمات غير الحكومية، لكن في أحيان أخرى لا يقع تتبع الأطراف التي تقف وراء ذلك، خاصة إذا تعلق الأمر بتورط جهات أمنية. إذ سبق للبرلمان أن شكل لجان تحقيق عديدة حول مسائل أثارها منظمات مجتمع مدني أو حركات اجتماعية، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة، أو تقير تلك اللجان بحكم مرور الزمن. من ذلك لجنة التحقيق التي تشكلت للتحقيق من الأطراف التي تقف وراء تفسير الشباب التونسيين نحو

هذه السياسة منظمة وشفافة وتشمل أيضا آليات لدعم المبادرات والشراكات التي تحددها منظمات المجتمع المدني المحلي. بمعنى آخر، تضع مؤسسات التمويل أجندتها السنوية، وتقوم المنظمات المحلية بالإطلاع عليها لكي تكيف برامجها وفق اهتماماتها التي يحددها قانونها الأساسي. وإن كانت توجد منظمات مستعدة للتكيف مع مطالب مؤسسات التمويل حتى لو تعارضت مع أهدافها وطبيعة عملها.

التنسيق والتشبيك

يعتبر التشبيك من بين الآليات الحيوية التي يلجأ إليها المجتمع المدني لتقوية ذاته وتحقيق أهدافه. إذ في ظل التحولات التي تمت الإشارة إليها شهد التشبيك بين بعض المنظمات غير الحكومية أو حتى أحزابا سياسية تطورا ملحوظا نحو دعم جهودها وتوحيد مبادراتها. والأمثلة على ذلك متعددة حيث بادرت عديد المنظمات الوطنية بتشكيل ما أطلق عليه بـ «التنسيقية المدنية لدعم ومساندة مختلف الحركات الاجتماعية بتونس» بتاريخ ٢١ ماي ٢٠١٦^{٣٥}، وهي جمعيات مختلفة في أهدافها ووسائلها، لكن وجدت نفسها مدفوعة نحو دعم الحركات الاجتماعية والتنسيق معها في أكثر من محور وقضية.

عملت هذه التنسيقية على مد جسور التواصل المستمر مع الحركات الاجتماعية المحلية داخل محافظات البلاد التونسية، وقامت بالتعريف بها وتعزيز حضورها ومساعدتها على بلورة مقترحات وبرامج بديلة، وهو ما مكنها من توسيع قاعدتها الاجتماعية، وجعلها تغلب على المسافات التي كانت عاملا مساعدا للسلطة وأجهزتها الأمنية على عزل الاحتجاجات داخل المحافظات، والعمل على كتم أصواتها قبل أن تتحول إلى حراك جارف على الصعيد الوطني. كما سعت التنسيقية إلى «تجميع القوى الميدانية وتوحيد جهودها في الفضاء العمومي ومناصرتها اعلاميا ومعنويا فضلا عن مطالبة الحكومة بالحوار الجدي معها وتقديم الحلول الفعلية لمطالبها».

في هذا السياق انعقد مؤتمر خلال سنة ٢٠١٩ بمدينة المنستير جمع حوالي خمسين ممثل عن هذه الحركات الاجتماعية، وناقشوا الوسائل والصيغ الكفيلة بتطوير أشكال التنسيق بين مكوناتها. وهو شكل راق الهدف منه محاولة تأسيس الحركات الاجتماعية وحماية ديمومتها، وتمكينها من تبادل الخبرات بين مكوناتها، والارتقاء بمستويات التضامن بينها وبين حلفائها محليا ووطنيا.

يؤكد النشطاء الذين تم الاتصال بهم أنه لا يوجد منصة واحدة ممثلة وشاملة لمختلف منظمات المجتمع المدني، ومنبثقة عنها، لكن ما هو متوفر في الحالة التونسية وجود مبادرات وآليات تنسيق

٣٥ ضمت هذه التنسيقية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعية القضاة التونسيين، واللجنة من أجل الحريات واحترام حقوق الانسان في تونس، وجمعية بقطة، وجمعية بيتي، وحملة «مانيش مسامح»، وجمعية «تالة متضامنة»، والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، وجمعية نوماد الرديف.

متعددة قطاعيا ووطنيا. وتطلق هذه الآليات من مصلحة المجتمع المدني المحلي لتعزيز فعاليتها. كمت تعددت هذه المنصات بحكم تعدد المجالات والمواضيع المطروحة. كما تستند عديد الجمعيات على منصات إقليمية ودولية للدفاع عن مطالبها على الصعيد الوطني. ويتجلى ذلك في استراتيجيات الجمعيات النسوية^{٣٦}.

المجتمع المدني والمقاربة الحقوقية

عند البحث عن مدى اعتماد منظمات المجتمع المدني على المقاربة الحقوقية ومبادئ حقوق الانسان، يؤكد النشطاء أن لدى منظمات المجتمع المدني التونسية سياسات وبرامج تسترشد بالمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الانسان. وهناك جهود كبيرة يقوم بها البعض لتأكيد ذلك داخل هذه المنظمات وفي نشاطاتها المجتمعية. أما بالنسبة لمدى التزام المنظمات المحلية بالآليات مساعلة تقودها بنفسها وتفرضها على منتسبيها لتعزيز الشفافية، فإن آليات مساعلة منظمات المجتمع المدني لا تزال قيد المناقشة من خلال منصة تمثيلية تحافظ على المساعلة والشفافية بعدها الأدنى من خلال جهودها الخاصة ومن خلال الروابط مع شبكات منظمات المجتمع المدني العالمية ومدونات وآليات المنظمات غير الحكومية الدولية وذلك حسب ما تنص عليه القوانين المحلية.

ونظرا لأهمية العمل البرلماني، وقبل أن تنتهي دورة مجلس النواب لسنة ٢٠١٩، قرر «الائتلاف المدني للدفاع عن الحقوق والحريات الفردية»، وهو تحالف بين عديد المنظمات بتصعيد تحركاته، من أجل «الضغط على السلطة التشريعية حتى تستكمل المحطات اللازمة لإنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي»^{٣٧}.

على صعيد آخر تعهدت الحكومة التونسية بالانضمام رسميا إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وتم ذلك بفضل الضغوط التي مارسها المجتمع المدني وذلك على إثر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي طالبت بالكشف عن الثروات الطبيعية التي تملكها تونس، والتي لا يزال تحول حول المعطيات الرسمية الكثير من الشكوك والأسئلة^{٣٨}.

٣٦

مثال على ذلك «المنصة الإقليمية من أجل النوع الاجتماعي»، وهو مشروع إقليمي يجري بالشراكة مع شبكة «المبادرة النسوية الأورو-متوسطية والتي تضم مكونات من المجتمع المدني النسوي من بلدان ضفتي المتوسط من بينها جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية. / المنصة الإقليمية للنوع الاجتماعي ٢٧ - ٢٨ ماي ٢٠١٦

٣٧

أكدت عضو المكتب التنفيذي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، نجاة الزموري، لـ «العربي الجديد» أن الهدف من وراء هذا التنسيق بين المنظمات المكونة له «اقترح خارطة طريق على مجلس نواب الشعب، تضع الأولويات التشريعية في مجال الحقوق والحريات الفردية، وتطالبه بالتسريع في النظر فيها». وأكدت الزموري أن الرابطة ستسعى للتنسيق مع «الاتحاد العام التونسي للشغل» وعمادة المحامين و«اتحاد الأعراف»، إضافة إلى الجمعيات الناشطة في الحقل الحقوقي، من أجل تجميع الجهود والضغط لإلزام البرلمان بخارطة الطريق. للمزيد أنظر/ي: الزياتي، أمينة. «خارطة طريق للمجتمع المدني لاستكمال الانتقال الديمقراطي في تونس». [صحيفة العربي الجديد، ١٨ أبريل ٢٠١٩](#).

٣٨

يشير معهد الحوكمة في الثروات الطبيعية إلى التالي: «تعكس الاحتجاجات المتواصلة في المناطق المنتجة للموارد الطبيعية في تونس الحاجة الملحة لتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية و إصلاح قطاع الصناعات الاستخراجية في البلاد. وفي هذا السياق عمل معهد حوكمة

عناصر القوة والضعف في الحركات الاجتماعية

عوامل القوة

تتمتع الحركات الاجتماعية في تونس بعوامل قوة أضفت عليها قدرا بارزا من الحيوية خلال السنوات الأخيرة. ومن بين هذه العوامل في ضوء ما تقدم:

- أولا، من أهم خصائص الحركات الاجتماعية في تونس كونها حركات شبابية بامتياز. ولا يعود ذلك فقط إلى العامل الديمغرافي المميز للحالة التونسية، ولكن أيضا بحكم الخيبة التي يمر بها القطاع العريض من الشباب في الأحزاب وفي النخبة السياسية التي يحملونها مسؤولية عدم المحافظة على الثورة. كما أن هذه الحملات الشبابية هي التي «أعادت الثقة إلى الحركة الاجتماعية الشعبية، وجعلتنا نكتشف جيلا جديدا من الشباب ما زال يؤمن بأن هناك مسارا ثوريا يجب أن يستكمل.»^{٣٩} وقد برز ذلك بقوة خلال سنة ٢٠١٨، من خلال بعض الحملات القوية مثل «مانيش مسامح» وحملة «فاش نستناو» (ماذا ننتظر) التي اتسمت بالتوسع الجغرافي والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني إلى جانب عدد من الأحزاب السياسية.^{٤٠} ولولا أجواء الانتخابات التي هيمنت على سنة ٢٠١٩ لاستمرت تلك الحملة بنضالاتها الشعبية وأجوائها الحماسية.
- ثانيا، العامل الذي ساعد على تغذية الحركات الاجتماعية وإعطائها المزيد من الزخم هو ضعف الأحزاب السياسية التي تعاني من تراجع ثقة المواطنين في مصداقيتها، وانخفاض قدراتها على التعبئة والتأطير، وعجزها الواضح عن حماية المطالب الاجتماعية للثورة. فرغم المكانة البارزة التي أعطاها الدستور الجديد للأحزاب، وجعل منها آلية رئيسية من آليات النظام الديمقراطي الذي تبنته تونس، إلا أنها بعد ثماني سنوات لم تتمكن هذه الأحزاب من بناء نفسها بطريقة إيجابية، ولم تتجح في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تونس، وهو ما جعل الكثير من هذه التنظيمات الحزبية تفقد قواعدها ومناضليها،

الموارد الطبيعية (NRGI) مع العديد من الأطراف الفاعلة في تونس من أجل الامام بمعيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) والتشجيع على انضمام البلاد للمبادرة تطبيقها». للمزيد أنظر/ي: «المجتمع المدني يساعد تونس على تأسيس حوار متعدد الأطراف في اتجاه حوكمة الصناعات الاستخراجية.» معهد الحوكمة في الثروات الطبيعية [Natural Resource Governance Institute](http://NaturalResourceGovernanceInstitute)، ١٢ يوليو ٢٠١٨.

٣٩ علاء الطالبي مدير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مقابلة مع فرانس ٢٤. للمزيد أنظر/ي: مزياي، علاوة. «علاء طالبي: الحملات الشبابية أعادت الثقة إلى الحركة الاجتماعية الشعبية في تونس.» فرانس ٢٤، ١٨ يناير ٢٠١٨.

٤٠ شملت هذه الحملة ١٨ محافظة من أصل ٢٤. وكان هدفها المركزي إسقاط ميزانية الدولة التي اعتبرها النشطاء مجحفة وظالمة للفقراء والطبقة الوسطى.

ويتراجع حجمها ووزنها، وتعجز بالخصوص على استقطاب الشباب بما في ذلك الشباب الثائر والغاضب والمتضرر من السياسات التي تم اعتمادها بعد الرابع عشر من جانفي ٢٠١١. وقد جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي نظمت هذه السنة ٢٠١٩ لتؤكد هذه الظاهرة، بعد أن تهاوت عديد الأحزاب التقدمية وغادرت بشكل نهائي المشهد البرلماني. حتى الأحزاب القوية مثل حركة النهضة المصنفة دينيا شهدت تراجعا ملحوظا بعد أن فقدت ١٧ مقعدا.

نقاط الضعف في الحركات الاجتماعية

اتسمت الحركات الاجتماعية في تونس خلال السنوات الأخيرة بما في ذلك سنة ٢٠١٩، بجوانب عدة مثيرة للانتباه. من هذه الخصائص:

• حركات ظرفية: تظهر الحركات الاجتماعية بشكل فجائي، أحيانا بدون مقدمات، ثم تكبر بسرعة، وتؤثر إعلاميا واجتماعيا حيث يصبح لها صوت ومكانة لدى الرأي العام، وهو ما يدفع بالسلطة والمؤسسات السياسية إلى الاهتمام بها، ومحاولة احتوائها بطرق متعددة. لكن بعد فترة تتراجع هذه الحركات وتضمّر، ثم تختفي في لحظة ما لتعاود الظهور من جديد تحت أسماء وشعارات مختلفة. فالحركات الاجتماعية التونسية تفتقر للقدرة على ضمان الاستمرارية والديمومة. فهي أقرب إلى الظاهرة الوقائية التي ترتبط بإشكالية ما، لكنها في عديد المناسبات تنخفض وتيرتها وتتأثر بالسياق والظروف.

• حركات غير مهيكلة: كثير من الحركات الاجتماعية تولد بشكل عفوي. ويتحرك أعضاؤها وأنصارها بطريقة جماعية تفتقر إلى الحد الأدنى من الهيكلة. تحاول العديد منها في بداية ظهورها اعتماد آلية بسيطة وغير معقدة لتوحيد صفوفها وتصريف شؤونها، لكن سرعان ما يتفكك هذا الشكل التنظيمي البسيط ويفقد القدرة على التوحيد والحماية. ولعل هذه الحالة ملازمة لمفهوم الحركة الاجتماعية سواء في تونس أو في غيرها من الدول. فنشاطها يحرصون على المرونة في الحركة وتجنب التعقيد التنظيمي، وهم يدركون منذ البداية أنهم يتولون مهمة مؤقتة، فيبتعدون عن كل ما هو بيروقراطي وتراتبى يفرض عليهم الالتزام العضوي والحديدي كما الشأن في الأحزاب أو بعض المنظمات غير الحكومية.

• النزوع نحو السياسة الحزبية: تعددت المبادرات التي قامت بها بعض الأطراف، خاصة خلال سنة ٢٠١٩. واتسمت هذه المبادرات والأطراف التي كانت تقف وراءها بالحرص على الخلط بين الأدوار والمهام، حيث يبدأ الأمر في شكل جمعيات

تمارس العمل الخيري أو المدني بشكل عام، ثم تتحول الأشكال والممارسات والخطاب إلى أحزاب وأعمال سياسية صريحة تهدف إلى الوصول إلى الحكم، مع تعمد عدم التمييز بين خصوصيات الأحزاب من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى. ويخشى أن ينعكس ذلك سلباً على المجتمع المدني وأدائه مما قد يؤثر على ثقة الناس في النشاط وفي نواياهم وأهدافهم المدنية. ويعود هذا الخلط إلى أسباب متعددة من بينها ضعف الأحزاب التي تعاني من أزمة ثقة وفقدانها الحظوة التي تمتعت بها خلال المرحلة الأولى من الثورة. وقد دار جدل واسع خلال هذه السنة حول مسألة التمييز بين العمل الحزبي والعمل الجمعياتي.

• سرعة التفكك وعودة التشكل: تتسم الحركات الاجتماعية التونسية بقدرتها على استئناف نشاطها رغم الاندثار والتفكك. فهي سرعان ما تعود بقوة واندفاع من جديد تحت يافطات وأسماء وشعارات مختلفة. صحيح أن الكثير من رموزها تنتقل من مبادرة إلى أخرى، لكنها تملك في الآن نفسه القدرة على التعبئة وكسب عناصر قيادية جديدة تكون قادرة على اكتساب الخبرة والقيادة والى حد ما التحليل والتنظير والحد الأدنى من الثقافة السياسية والاجتماعية. ويعود ذلك إلى كونها حركات شبابية بامتياز.

الخلاصة


أصبحت الحركات الاجتماعية عاملاً فاعلاً في الحركة المدنية وجزءاً لا يتجزأ من مكونات المجتمع المدني المؤثر في تونس. وهو ما يؤكد التقرير الحالي الذي وإن غطى سنة ٢٠١٩ إلا أنه وضع هذه الحركات في سياق زمني وتاريخي أوسع حتى يكشف أنها قديمة وممتدة تاريخياً. وقد تضافت حيوية الحركات الاجتماعية بعد الثورة نتيجة تصدع المنظومة القديمة وعدم اكتمال بناء المنظومة الجديدة والبديلة. فالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية هي السمة البارزة لمرحلة ما بعد الثورة. وهذه الهشاشة هي التي تدفع نحو القول بأنه بناء على المؤشرات العديدة التي تمت الإشارة إليها في هذا التقرير فإن الحركات الاجتماعية مرشحة لكي تستمر بأشكال وأحجام متعددة خلال السنة الموالية ٢٠٢٠. وستبقى مصاحبة لمرحلة الانتقال الديمقراطي المتواصلة في تونس، وهي مرحلة تتسم بالصعوبة والهشاشة.


بما أن الأولوية التي فرضت نفسها على البلاد هي اقتصادية واجتماعية بالأساس، فإن معظم الاحتجاجات التي حدثت أو ستحدث خلال المرحلة القادمة على الأرجح ستكون لصيقة جداً بالمسألة الاجتماعية التي بدورها ستؤثر بوضوح على الجوانب السياسية التي لم تستكمل إلى حد إعداد هذا التقرير، والتي ستفرض نفسها على الأحزاب والمؤسسات.

كما أن الحركة النقابية النشيطة في تونس ستكون الطرف المساعد للحركة الاجتماعية رغم المسافة التي تفصل بينهما، إلى جانب اختلاف الأطراف المستفيدة والقوى الفاعلة. فالاتحاد العام التونسي للشغل يبقى الفاعل الرئيسي في الشأن الاجتماعي وحتى السياسي، ولا يمكن منهجياً الفصل بين المجتمع المدني والاتحاد. لكن الاتحاد مدعو إلى مراجعة جوانب عديدة ذات طابع تنظيمي، وأخلاقي، إلى جانب المنهجية تناوله للمسألة الاجتماعية والاقتصادية في سياق الانتقال السياسي الضخم الذي تمر به البلاد. ويبقى أن الحركات الاجتماعية التونسية تفتقر لأليات التنسيق بين مكوناتها، كما تبقى في حاجة إلى مشروع يوحد بين حلقاتها، ويمكنها من الاستمرارية والبقاء، ويجعل منها رافداً قوياً للديمقراطية التونسية الناشئة.




www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)